

Distr.: General
15 September 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ٣٠ من جدول الأعمال
تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية
في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك
التدابير والتوصيات المتفق عليها في
استعراض منتصف المدة

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

تقرير مرحلي أعده الأمين العام*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ويُركز بشكل رئيسي على الأنشطة/المبادرات التي أبلغت عنها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أنشطة الدول الأعضاء - الأفريقية والبلدان المانحة، حيثما كانت هذه المعلومات متوفرة. وبالنظر إلى الأهمية القصوى المعطاة لتعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ البرنامج الجديد، فقد كُرست إضافة لهذا التقرير لهذه المسألة، (A/55/350/Add.1).

* قُدم هذا التقرير بعد ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بالنظر إلى عدم تلقي المدخلات اللازمة لإعداده من جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبالنظر إلى أنه كان من الضروري كذلك تلقي تعليقات من هذه المؤسسات لوضع التقرير في صيغته النهائية.

ويولي المقدمة، الفرع ثانيا من التقرير الذي يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض منتصف المدة منذ تقديم التقرير المرحلي الأخير إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (A/53/390). وفي مجال الإصلاحات الاقتصادية، أحرزت غالبية البلدان الأفريقية تقدما ملموسا في تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة. وكذلك أحرز تقدم كبير في تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض منتصف المدة في مجال تعزيز القطاع الخاص وتكثيف عملية إرساء الديمقراطية وتدعيم المجتمع المدني. بيد أنه هناك متسعا كبيرا للتحسين في هذه المجالات، والحاجة تدعو إلى تكثيف الجهود من أجل تعزيز المنجزات الإيجابية في هذه المجالات ومواصلتها. وفي مجال الاستثمار المباشر الأجنبي، لا تزال أفريقيا متخلفة عن المناطق النامية الأخرى في جذب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. كما لم تُنفذ تنفيذًا كاملا التوصيات المتصلة بالحل الفعال لمشكلة الديون في أفريقيا رغم المبادرات المختلفة، بما في ذلك العمل بالمبادرة المحسنة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولذا تدعو الحاجة إلى فعل المزيد من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض منتصف المدة في المجال الحساس المتعلق بتمويل التنمية.

وكذلك الحال في مجالات تسهيل التجارة والوصول إلى الأسواق، فقد كان التقدم محدودا نوعا ما ويعود ذلك إلى حد كبير إلى القيود المتصلة بالعرض، بما في ذلك انعدام القدرة على المنافسة بالنسبة للمنتجات الأفريقية. ولم يحدث الكثير في مجال تنويع الاقتصادات الأفريقية من حيث الإجراءات العملية من جانب شركاء التنمية في أفريقيا لتنفيذ التوصيات الواردة في استعراض منتصف المدة. وفي مجالات الزراعة وإنتاج الأغذية وكذلك البعد البشري، بما في ذلك التعليم والصحة والسكان ونوع الجنس الخ، أحرز تقدم ملموس، وخاصة في قطاعي التعليم والصحة. بيد أن إنتاج الأغذية ظل غير كاف في الكثير من البلدان الأفريقية ولا تزال المكاسب التي أحرزت في السنوات الأخيرة في مجال البعد البشري دون مستوياتها في الثمانينات. ومما يحد من بعض هذه المكاسب، ولا سيما في مجال تنمية الموارد البشرية والقطاع الصحي، انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب والآثار المترتبة على ذلك، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وقد أحرز تقدم أيضا في تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض منتصف المدة في مجال البيئة والتنمية. بيد أن ارتفاع وازدياد مستويات الفقر والصراعات المسلحة في بعض البلدان الأفريقية ما برحا يؤثران في البيئة تأثيرا سيئا. لذلك تدعو الحاجة إلى تكثيف الجهود في هذا المجال للمضي في تنفيذ توصيات استعراض منتصف المدة، وخاصة في مجال مكافحة الجفاف والتصحر. فقد بذلت جهود كبيرة لتنفيذ التوصيات في مجالي التكامل والتعاون على الصعيد

الإقليمي/دون الإقليمي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتدعو الحاجة إلى فعل المزيد لتعزيز القدرة المؤسسية على التعاون الإقليمي وكذلك لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال فرص التجارة والاستثمار في البلدان الأفريقية.

ورغم المنجزات الكبيرة المحرزة في مجالات كثيرة من البرنامج الجديد منذ تقديم التقرير المرحلي الأخير في عام ١٩٩٨، ما برح عدد من العوامل يقيد التنفيذ الفعال لتوصيات استعراض منتصف المدة. والطريق إلى الأمام، كما ذكر في الجزء ثالثا من هذا التقرير، إنما يكمن في الجهود المستمرة للتغلب على القيود الرئيسية الثلاثة. وأولها أن البلدان الأفريقية تحتاج إلى زيادة نصيبها من التجارة العالمية بشكل ملموس. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي عليها أن تُحسن قدرتها على العرض من خلال الجمع بين تنويع قاعدتها الإنتاجية وتخفيض تكاليف معاملتها، والاستعمال الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين الهياكل الأساسية ذات الصلة. كما ينبغي لها وضع سياسات مناسبة للاقتصاد الكلي والاستمرار فيها لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي، وتحسين مهارات الأفراد، والاستثمار في تنمية الموارد البشرية. وثانيها أن البلدان الأفريقية تحتاج إلى تحسين ادخارها واستثمارها المحليين عن طريق تعبئة المزيد من الإيرادات وتحسين الوساطة المالية. وفي الوقت ذاته، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم موارد إضافية إلى البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، تدعو الحاجة إلى زيادة حادة في مجموع تدفقات الموارد الصافية إلى القارة. وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية هامة بالنسبة لإدخال التحسينات في مجالات منها الهياكل الأساسية المادية والخدمات الاجتماعية. وثالثها أنه ينبغي للبلدان الأفريقية الاشتراك في مكافحة كلية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يذهب بمعظم المكاسب التي تحققت منذ الاستقلال السياسي، بل ويهدد وجودها ذاته.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٦	٤-١	أولا - مقدمة
٧	١٥٨-٥	ثانيا - تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات: استعراض التقدم المحرز
٧	١٠-٥	ألف - الإصلاحات الاقتصادية، بما فيها التعبئة الفعالة للموارد المحلية واستخدامها بكفاءة
٩	٢٨-١١	باء - تعزيز القطاع الخاص والاستثمار المباشر الأجنبي
١٣	٤٤-٢٩	جيم - تكييف عملية التحول إلى الديمقراطية ودعم المجتمع المدني
١٦	٥٤-٤٥	دال - حل مشكلة ديون أفريقيا
١٨	٧٠-٥٥	هاء - تيسير التجارة وفرص الوصول إلى الأسواق
٢٢	٧٧-٧١	واو - تنويع الاقتصادات الأفريقية
٢٤	٨٨-٧٨	زاي - الإنتاج الزراعي، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي
٢٧	٩٥-٨٩	حاء - البيئة والتنمية
٢٨	١٤٢-٩٦	طاء - البعد الإنساني
٢٨	١٠٧-٩٦	١ - التعليم
٣١	١١٧-١٠٨	٢ - الصحة
٣٤	١٢٥-١١٨	٣ - السكان
٣٥	١٣٢-١٢٦	٤ - المياه والمرافق الصحية
٣٧	١٤٢-١٣٣	٥ - المرأة في مجال التنمية
٣٩	١٥٣-١٤٣	ياء - التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
٤٢	١٥٨-١٥٤	كاف - التعاون بين بلدان الجنوب
٤٣	١٧٤-١٥٩	ثالثا - الاستنتاجات: بعض المسائل الإنمائية ذات الأهمية الحاسمة التي تؤثر في تنفيذ جدول الأعمال الجديد

٤٣	١٦٤-١٥٩	عولمة الاقتصاد العالمي	- ألف
٤٥	١٦٨-١٦٥	تعبئة الموارد المالية	- باء
٤٦	١٧٤-١٦٩	التحدي الذي يمثله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	- جيم

أولا - مقدمة

والصحة، والحكم، وتكنولوجيا المعلومات، والسكان، ونوع الجنس، والفرص والإمكانيات التجارية والتنوع الاقتصادي، والتعاون والتكامل الإقليميين، والمياه، والأمن الغذائي، والبيئة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكان مهما أيضا في إطار إعداد هذا التقرير المرحلي التقرير الذي قُدم في عام ١٩٩٩ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، (A/54/133-E/1999/79)، بشأن أمور عدة، منها تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لسنة ١٩٩٨ المقدم إلى مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها". ومما كان مفيدا أيضا في إعداد هذا التقرير المعلومات المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في إطار عمل الفريق العامل المخصص والمعني بأفريقيا والتابع للجمعية العامة الذي أنشئ لرصد تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.

٣ - ويركز هذا التقرير المرحلي بوجه خاص على الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة. وقد أدرجت المناقشات بشأن المبادرات والأنشطة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء ذاتها، سواء كانت بلدانا أفريقية مستفيدة أم بلدانا مانحة، حيثما كانت هذه المعلومات متوفرة. وافترض أن الجهود المنظمة لجمع المعلومات والبيانات من الدول الأعضاء هي ضرورية بشكل رئيسي من أجل إجراء الاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج الجديد. وبالنظر إلى الحاجة إلى كون التقرير مقتضيا ودقيقا، كان من الضروري أن يُختار، من بين الكثير من الأنشطة والمبادرات، البارزة منها وذلك لتفادي الدخول في التفاصيل ولقصر التحليل على لقطات سريعة.

٤ - وبعد المقدمة (الفرع أولا)، يستعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ توصيات استعراض منتصف المدة منذ تقديم التقرير المرحلي الأخير في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقد جرى

١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٣٢/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، المتعلق باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(١) الذي أجرته اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الحادية والخمسين، ريثما يجرى استعراض وتقييم نهائيين للبرنامج الجديد في عام ٢٠٠٢، أن تُقدم إليها تقارير مرحلية عن تنفيذ توصيات استعراض منتصف المدة في دورتها الثالثة والخمسين والخامسة والخمسين. وتلبية لهذا الطلب قدم، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، تقرير (A/53/390) إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ويُقدم هذا التقرير في امتثال تام لطلب الجمعية الوارد في قرارها ٣٢/٥١؛ وهو التقرير المرحلي الأخير قبل الاستعراض والتقييم النهائيين المقرر إجراؤهما في عام ٢٠٠٢، للبرنامج الجديد الذي طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٤/٥٤ إجراء تقييم مستقل له.

٢ - وفي أعقاب استعراض منتصف المدة الذي أشار إلى التكامل مع البرنامج الجديد للمبادرة الخاصة بأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، التي بدأها الأمين العام في آذار/مارس ١٩٩٦، واعتبره حافزا من أجل تنفيذ البرنامج الجديد، أنشأت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والثلاثين في عام ١٩٩٧ رسميا المبادرة الخاصة كذراع تنفيذي للبرنامج الجديد. وفي وقت لاحق، وبناء على طلب لجنة البرنامج والتنسيق، قُدمت إليها تقارير مرحلية عن تنفيذ المبادرة الخاصة في دورتها من الثامنة والثلاثين إلى الأربعين في ربيع السنوات ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وكانت هذه التقارير المرحلية، (E/AC.51/1998/7) و (E/AC.51/1999/6)، و (E/AC.51/2000/6)، بمثابة معلومات أساسية من أجل إعداد هذا التقرير. ومما كان مهما بوجه خاص المعلومات والتحليلات المقدمة في هذه التقارير عن مجالات التعليم،

لتأثير الأزمة المالية الآسيوية، وتدهور معدل التبادل التجاري، والصدمات التي حلت بالعرض بسبب الطقس، وفي الآونة الأخيرة اندلاع الصراعات المسلحة في بعض البلدان الأفريقية. واستناداً إلى "الحالة الاقتصادية في العالم والآفاق بالنسبة لعام ٢٠٠٠"، الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، نمت النظم الاقتصادية الأفريقية بنسبة ٣,٠ في المائة في عام ١٩٩٩، مسجلة بذلك تحسناً هامشياً يزيد عن معدل النمو الاقتصادي البالغ ٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٨. واستناداً إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، نمت عدة بلدان مسجلة معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يزيد عن ٥ في المائة، مع تسجيل ثلاثة بلدان، (أوغندا وبوتسوانا وموزامبيق) نمواً بنسبة ٧ في المائة؛ ولم تُعان من الركود الاقتصادي غير ثلاثة بلدان في عام ١٩٩٩ وذلك بالمقارنة مع ستة بلدان في العام السابق. وكانت الصادرات هي التي تقود أساساً النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٩. كما أدت أحوال الطقس المواتية، التي نجم عنها تحسن في الناتج الزراعي، دوراً هاماً في ازدياد النمو الاقتصادي. ويُتوقع أن يزداد نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٤,٢ في المائة، ويعود ذلك، إلى حد كبير، إلى زيادة غير متوقعة في قيمة الصادرات بلغت ١١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠.

٦ - لم يزد نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩ من حيث نصيب الفرد إلا ازدياداً هامشياً عنه في عام ١٩٩٨. فقد أسهمت سياسات الاقتصاد الكلي المتينة في عدد من البلدان الأفريقية في استقرار الاقتصاد الكلي. كما شهد العامين الأخيرين في التسعينات تحسناً في أسس الاقتصاد الكلي. وعلى سبيل المثال، انخفض التضخم من ٣٥ في المائة في مطلع التسعينات إلى ١١ في المائة في عام ١٩٩٨، ولو أنه ارتفع إلى ١٤ في المائة في عام ١٩٩٩.

الاستعراض حسب مجالات الأولوية التي تقيد بها استعراض منتصف المدة. ويُقدّم في مطلع استعراض كل مجال من مجالات الأولوية، موجز بتوصيات استعراض منتصف المدة المتعلقة بذلك المجال. وفي الخاتمة (الفرع ثالثاً) تُبحث بعض المسائل الحساسة التي تؤثر في تنفيذ البرنامج الجديد. وبالنظر إلى الأهمية القصوى التي أعطيت لتعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ البرنامج الجديد، فقد كُرست إضافة لهذا التقرير (A/55/350/Add.1) لتلك المسألة.

ثانياً - تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات: استعراض التقدم المحرز

ألف - الإصلاحات الاقتصادية، بما فيها التعبئة الفعالة للموارد المحلية واستخدامها بكفاءة:

أوصى استعراض نصف المدة بأن تُعمّق البلدان الأفريقية الإصلاحات الاقتصادية الجارية، وأن تُشجع الادخار المحلي وتوجد بيئة تُمكن من جذب الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم إلى هذه الجهود الضرورية من أجل النمو والتنمية الثابتين والمستدامين. كما ينبغي للبلدان الأفريقية أن تواصل تحسين أنماط الإنفاق العام مع التركيز على النفقات العامة ذات الأولوية؛ وأن تضمن ألا تمس برامج التكيف الهيكلي أهداف التنمية الاجتماعية، بما فيها، بوجه خاص، القضاء على الفقر، وتوليد العمالة المنتجة، والتكامل الاجتماعي. وينبغي للبلدان الأفريقية أيضاً أن تعزز الوساطة المالية من خلال تعزيز أنشطة تعبئة الودائع.

٥ - ومنذ استعراض منتصف المدة، أحرزت البلدان الأفريقية تقدماً في النمو الاقتصادي ولو أنه انخفض في العامين الأخيرين (١٩٩٨-١٩٩٩) من التسعينات، نتيجة

الصندوق في تمكين الحكومة وتحديد دورها بشكل أفضل مع التركيز على تقديم الخدمات العامة بكفاءة؛ وإتاحة الشفافية والمساءلة في عمليات الميزانية. وفي الوقت الحالي، توجد ترتيبات مرفق النمو والحد من الفقر في ١٩ بلدا أفريقيا. وبموجب النهج الجديد الذي شُرع فيه في أواخر عام ١٩٩٩، ستكون ورقة استراتيجية الحد من الفقر، التي تعود ملكيتها للحكومة والموضوعة بالتشاور مع المجتمع المدني، أساس المساعدة المالية بشروط ميسرة التي يقدمها صندوق النقد الدولي/البنك الدولي إلى البلدان المنخفضة الدخل. كما ستكون إطارا تنسيقيا للمساعدة المقدمة من مانحين آخرين، ثنائيين ومتعددي الأطراف، من أجل الحد من الفقر.

١٠ - ورغم بعض التحسينات، لم يكن النمو الاقتصادي في أفريقيا مؤجرا قويا أو ثابتا بما يكفي لزيادة الدخل الفردي. فمعدل النمو ليس مرتفعا بما يكفي لتحقيق تخفيض ملموس ودائم في مستوى الفقر وتحسين ملموس في حالة السكان الاقتصادية والاجتماعية العامة. ويقدر أن ٤٤ في المائة من الأفارقة في القارة ككل و ٥١ في المائة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في فقر مدقع. واستنادا إلى التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ١٩٩٩ الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من الضروري بلوغ معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٧ و ٨ في المائة ومعدل استثمار سنوي يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل تخفيف الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ومع معدل الادخار المحلي الحالي البالغ ١٨ في المائة، من الضروري الحصول على موارد خارجية ملء هذه الثغرة، من أجل تخفيف الفقر بشكل ملموس في القارة. كما تدعو الحاجة إلى وضع استراتيجيات محلية مناسبة لتعبئة الموارد المحلية عن طريق تحسين جمع الإيرادات؛ وإيجاد بيئة قادرة على جذب الاستثمارات

٧ - ويُبدي الكثير من النظم الاقتصادية الأفريقية استقرارا متينا من ناحية الاقتصاد الكلي وذلك نتيجة سياسات اقتصادية سليمة أثبتت خلال البضع سنوات الماضية. وهناك إشارات متزايدة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية البعيدة المدى والسياسات الاقتصادية المناسبة التي نُفذت قد أسهمت في تحسين الكفاءة الاقتصادية، والادخار والاستثمار، وإيجاد بيئة أفضل بالنسبة لنشاط القطاع الخاص. ومن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها البلدان الأفريقية ودعمها صندوق النقد الدولي في إطار مرفق النمو والحد من الفقر التابع له: الانفتاح أمام التجارة والاستثمار الأجنبيين؛ إعادة تشكيل المؤسسات العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص؛ وإلغاء الاحتكارات المحلية؛ وإصلاح القطاع المالي. كما طرأ تحسن في تخصيص الموارد العامة للقطاع الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، فقد هبط الإنفاق العسكري في أفريقيا باستمرار من ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى ٢,١ في المائة في عام ١٩٩٨، ولو أنه ارتفع بشكل طفيف إلى ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩ بسبب ازدياد عدد الصراعات المسلحة.

٨ - وكان هدف السياسات مكافحة الفساد وسوء الإدارة وسوء استخدام الموارد العامة. كما ازدادت الإصلاحات الاقتصادية عمقا مع مجيء حكومات جديدة في نيجيريا وجنوب أفريقيا، مؤكدة الدور القوي النشط الذي يؤديه القطاع الخاص: وهو زيادة العمالة في نيجيريا وتحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة للفقراء عن طريق تطوير القطاع الخاص وتوحيد الضرائب في جنوب أفريقيا.

٩ - وفي إطار مرفق النمو والحد من الفقر، يشجع صندوق النقد الدولي الحكومات الأفريقية على بلوغ أهداف ضمان استقرار الاقتصاد الكلي؛ وإيجاد بيئة اقتصادية تستند إلى السوق؛ وإيجاد بيئة تنظيمية ومؤسسية والحفاظ عليها، ويساعد الحكومات في ذلك. وبالإضافة إلى هذا، يساعد

وكذلك في مجال ترشيد وإصلاح قوانين الاستثمار لكفالة تهيئة فرص متساوية لجميع المستثمرين، المحليين منهم والأجانب. وقام صندوق النقد والبنك الدولي بالتشجيع على الإسراع بتنفيذ برامج تحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص وإعادة هيكلتها، في الوقت الذي أكد فيه على ضرورة اتسام عملية البيع بالشفافية، وكفالة إتاحة الفرصة أمام صغار أصحاب المسلحة، وضرورة اتخاذ التدابير الملائمة للتخفيف من حدة أي أثر اجتماعي سلبي قد ينجم عن برامج نقل ملكية الشركات من الحكومة إلى القطاع الخاص.

١٣ - ويوجد في العديد من البلدان الأفريقية برامج نشطة في مجال التحويل إلى القطاع الخاص لبيع الشركات التجارية التي تملكها الحكومات، كما بدأ أيضا بيع مؤسسات قطاع المرافق، لا سيما في قطاع الاتصالات. وقد دعمت وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي الاستثمارات الخاصة عن طريق إصدار ٦٥ ضمنا يبلغ مجموعها ٤٠٠ مليون دولار لتغطية مشاريع في ٢٠ بلدا أفريقيا اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقد ساعد ذلك على إجراء استثمارات أجنبية مباشرة تقدر بمبلغ ٣,٧ بلايين دولار. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وضع البنك الدولي ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف نافذة متخصصة في توفير فرص الاستثمار على موقع شبكة وكالة تشجيع الاستثمار، وموقع سوق وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف على الشبكة الدولية، لبدء تشغيل "وصلة التحويل إلى القطاع الخاص" التي تقدم بيانا مفصلا بفرص الاستثمار الناشئة عن عمليات التحويل إلى القطاع الخاص.

١٤ - وقد جرى نشر معلومات عن أفضل ممارسات الشركات الصغيرة والمتوسطة على نطاق واسع من خلال شبكة خارجية من موظفي البنك الدولي وشركاء التنمية والبلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فقد أنشأت مجموعة

الخاصة؛ وتحسين وساطة الادخار من أجل الاستثمار، وكذلك استرداد رؤوس الأموال الهاربة.

باء - تعزيز القطاع الخاص والاستثمار المباشر الأجنبي:

لتعزيز القطاع الخاص وجذب الاستثمار المباشر الأجنبي، أوصى استعراض منتصف المدة بأن تُعمق البلدان الأفريقية إصلاحاتها الاقتصادية وتُحسن الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية والاجتماعية؛ وأن تضع وتنفذ تدابير محددة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي في آن واحد؛ وأن تشجع اتخاذ المزيد من تدابير التحويل إلى القطاع الخاص وتشارك في حملات قوية لترويج الاستثمار؛ وأن تُعزز وتدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وأن تُعزز وتطور القطاع غير الرسمي والمشاريع الصغيرة عن طريق تزويدها بما يلزم من المهارات والتكنولوجيا الفعالة ورعاية الصلات مع النظام المالي الرسمي.

١١ - ومنذ استعراض منتصف المدة والنظر في التقرير المحلي أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، واصل العديد من البلدان الأفريقية إصلاحات اقتصادية شملت برامج التحويل إلى القطاع الخاص ويوجه صندوق النقد الدولي مشورته ومساعداته المتعلقة بوضع السياسات في هذا الصدد نحو تحرير التجارة. ولا تزال حاليا نسبة الرسوم الجمركية المفروضة في أفريقيا والبالغة ٢٠ في المائة تفوق متوسط هذه النسبة في معظم القارات الأخرى. ومن شأن تخفيض التعريفات الجمركية أن يساعد على تعميق الروابط التجارية وأن يخفض أسعار الحصول على الواردات والتكنولوجيا. وسيؤدي ذلك حتما إلى تعزيز قدرة أفريقيا على المنافسة، ومن ثم التشجيع على إدماجها في الاقتصاد العالمي.

١٢ - وقدم أيضا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مساعدهما في مجال تحرير سوق العمل لجعلها أكثر مرونة،

- ١٧ - وتواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مساعدة البلدان الأفريقية في تحديد ووضع سياسات جاذبة للاستثمارات. ففي آذار/مارس ١٩٩٩ نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) منتدى في السنغال حول تحسين قدرة أفريقيا على المنافسة.
- ١٨ - واستجابة للطلب على إلقاء مزيد من الضوء على فرص الاستثمار في أفريقيا، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ندوة التنمية الأفريقية الأولى، وكان موضوعها "التحدي الذي تمثله العولمة وعصر المعلومات بالنسبة لأفريقيا". وتستمر أعمال المتابعة لإمكانية الاستثمار في قطاعي المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في أفريقيا من خلال تحالف الأعمال التجارية الأفريقية، وهو تحالف جامع لمنظمات القطاع الخاص وجماعات المصالح من داخل القارة وخارجها.
- ١٩ - وأطلقت اليونيدو مبادرة كبرى لوضع ١٥ برنامجا متكاملا لأفريقيا تركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة الصناعات الزراعية من خلال مجموعة كبيرة من مؤسسات دعم الصناعة المحلية. كما عقدت اليونيدو مؤتمرات لتشجيع الاستثمار في غينيا وأوغندا ومنطقة الجنوب الأفريقي في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ لمساعدة البلدان الأفريقية على جذب الاستثمارات الخاصة. وفيما يتعلق بتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيزها في إطار تحالف الصناعات الأفريقية، نظمت اليونيدو بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية ومصرف التنمية الأفريقي وحكومة السنغال
- البنك الدولي مؤخرًا إدارة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وعرضت على مجلس إدارتها سياسة عامة للشركات الصغيرة والمتوسطة لينظر فيها، وذلك لما لهذه الشركات من أهمية باعتبارها حجر الزاوية لتنمية القطاع الخاص.
- ١٥ - وفي إطار الجهود المبذولة من أجل تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع حكومة نيجيريا، بتنظيم منتدى دولي إقليمي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ كان موضوعه "إطار سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة وروابط التعريف بفرص التمويل والتسويق". وأقر المنتدى تدابير تهدف إلى تحسين وتعزيز أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. ونظّم مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اجتماعين إقليميين لفريق الخبراء، أحدهما عن زيادة الانتاجية والقدرة على المنافسة في القطاع غير الرسمي (عقد في غامبيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)؛ والثاني عن تشجيع أنشطة القيمة المضافة في القطاع غير الرسمي (وقد عقد في كينيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).
- وتتمثل أهداف الاجتماعين في تحليل المعوقات التي تعترض القيام بأنشطة ترفع الإنتاج في القطاع غير الرسمي، والتوصية باتخاذ تدابير تهدف إلى معالجة تلك المعوقات بفاعلية.
- ١٦ - وأما مبادرة "الاقتصاد الحر في أفريقيا" التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تهدف إلى تيسير إنشاء ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، فيجري تنفيذها في تسعة بلدان أفريقية. وهي تقدم المساعدة التقنية في مجال وضع وتنفيذ برامج وطنية جديدة وتعزيز القائم من هذه البرامج؛ وتيسير الحصول على القروض؛ وتشجيع التعاون الإقليمي عن طريق التريبط الشبكي على مستوى الشركات؛ وتقديم المشورة للحكومات في مجال السياسات المتعلقة بإنشاء الشركات.

من المشورة الدولية والموارد المالية لدعم هذه الأنشطة والشراكات.

٢٣ - ووافقت المؤسسة المالية الدولية على تخصيص مبالغ مالية قدرها ٣٦ مليون دولار لإنشاء محطة خاصة لتوليد الطاقة في السنغال. وقامت المؤسسة الإنمائية الدولية للمرة الأولى في تاريخها بمنح ضمان جزئي ضد المخاطر قيمته ٣٠ مليون دولار لمشروع أزييتو لتوليد الطاقة في كوت ديفوار. وفي قطاع النقل، تقوم حاليا شركة خاصة بتشغيل خط السكة الحديد الذي يربط بين أبيدجان وواغادوغو. والأدوات الجديدة التي يوفرها البنك الدولي مثل القروض المحددة النطاق التي تقدم إلى البلدان الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمبادرة عبر الحدودية التي تيسر الاستثمار عبر بلدان الجنوب الأفريقي، تشكل مؤشرات مشجعة للاستثمار الخاص. ويشارك البنك الدولي في ٢٦ مشروعا بمبلغ ٢,٨ من ملايين الدولارات لتوفير الطاقة. ويوجد حاليا ١٣ مشروعا مماثلا في ١٠ بلدان أفريقية يتعهد البنك بتقديم بليون دولار لها.

٢٤ - ويعد مشروع التنمية النفطية وإنشاء خط أنابيب بين تشاد والكاميرون، وهو المشروع الذي أقره البنك الدولي في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بتكلفة تبلغ ٣,٧ بلايين دولار، مثالا آخر على زيادة دور القطاع الخاص في التنمية في أفريقيا. ويهدف المشروع إلى إحداث تحول في اقتصادي البلدين من خلال تنمية الموارد النفطية وتطبيق إدارة فعالة للإيرادات العامة المترتبة على ذلك من أجل القضاء على الفقر.

٢٥ - وقد تحسنت الهياكل المالية والمؤسسية في أفريقيا حيث يجري حاليا تنفيذ أكثر من ثلاثين مبادرة في مجال القطاع المالي يدعمها البنك الدولي بأكثر من ٤٠٠ مليون دولار. ويقوم الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بوضع نظم

مؤتمرا صناعيا في داكار بالسنغال في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ عن الشراكة والاستثمار في أفريقيا.

٢٠ - وتشكل المياه جانبا حيويا من جوانب الهياكل الأساسية في عملية التصنيع. وفيما يتعلق بتحسين الهياكل الأساسية المادية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وجذبها، مما فيها الاستثمار المباشر الأجنبي، من أجل التنمية الصناعية، قدم البرنامج الإنمائي دعما تقنيا لبرنامج إدارة الموارد المائية المتكامل الذي أعدته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وذلك من خلال وضع خطة عمل استراتيجية إقليمية وبرنامج للاستثمار. وتشمل برامج المساعدة التقنية التي ينفذها البرنامج الإنمائي تقديم الدعم إلى وحدة تنسيق المياه التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بما في ذلك وضع الملامح العامة لمشاريع المياه الوطنية، وتقديم الدعم إلى إدارة شؤون المياه التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية الإقليمية.

٢١ - وأعد الأونكتاد تقريرا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ يحلل جوانب الضعف في هياكل النقل وأثرها على برامج التصدير وتطوير الأسواق في أفريقيا. وانتهت الدراسة إلى أن قلة الاستثمارات في الهياكل الأساسية البشرية والمادية تشكل عقبة رئيسية. وسلّمت الدراسة بدور التمويل الحكومي فضلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل الهياكل الأساسية. بما في ذلك، دوره كحافز لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي.

٢٢ - ويواصل البرنامج الإنمائي القيام بدور نشط في تنمية القطاع الخاص في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، قدم البنك دعمه إلى مشروع تيسير التجارة الإقليمية، فبدأ ظهور شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا. كما أن البنك يضطلع بدور حافز في إيجاد المزيج المناسب

الأموال منتشرا، ويقدر حجم هذه الأموال بما يقرب من حجم رصيد الديون الخارجية على أفريقيا في نهاية التسعينات، أي حوالي ٣٥٠ بليون دولار.

٢٨ - وقد جرى تهميش أفريقيا إلى حد كبير من أسواق رؤوس الأموال الدولية بسبب المخاطر المتوقعة فيها. إذ لم تجذب أفريقيا مثلا في عام ١٩٩٩ سوى ٨,٦ بلايين دولار (من حافظة الاستثمار المباشر الأجنبي) من مجموع الأموال الموجهة إلى البلدان النامية وقدرها ١٩٢ بليون دولار، أي ٤,٥ في المائة فقط منها. ويتمثل التحدي الذي تواجهه البلدان الأفريقية في توليد الثقة في اقتصاداتها من خلال كفالة مزيد من الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. وتحتاج البلدان الأفريقية في هذا الصدد إلى تعزيز المؤسسات الرئيسية كالخدمة المدنية والسلطة القضائية، بحيث تهيئ البيئة اللازمة لجذب الموارد الخاصة التي لا غنى عنها للتنمية في أفريقيا.

سداد موحدة وتحسين الإشراف على الأعمال المصرفية. كما أن المؤسسة المالية الدولية رفعت استثماراتها في أفريقيا إلى ١,٣ بليون دولار في السنة المالية ١٩٩٩، وساعدت على إنشاء أسواق للأوراق المالية، ومصارف تجارية خاصة، وشركات ذات رؤوس أموال استثمارية، وشركات تأجير وصناديق استثمار.

٢٦ - وقد وضع البرنامج الإنمائي مبادرة أطلق عليها "أفريقيا ٩٩" تهدف إلى تشجيع الشراكات في مجال الأعمال التجارية والاستثمار فيما بين الولايات المتحدة والشركات الأفريقية. وتمثل أول حدث في سلسلة أحداث هذه المبادرة في اجتماع كبار رجال الأعمال والقادة السياسيين من الولايات المتحدة الأمريكية ونظرائهم من ثمانية بلدان أفريقية في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وأسفر الاجتماع عن مجموعة من الصفقات التجارية بين الولايات المتحدة وأصحاب المشاريع الأفارقة. وأعقب ذلك اجتماع قمة رؤساء دول المجلس المتحد المعني بأفريقيا، وموضوعه "جذب رؤوس الأموال إلى أفريقيا" الذي عقد أيضا في نيسان/أبريل ١٩٩٩ في هيوستن، تكساس، الولايات المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، نُظِمَ معرض للأعمال التجارية، وعقد مؤتمر عن التجارة والاستثمار في أريزونا، بالولايات المتحدة، وقد ساعد على النجاح في إجراء شراكة استراتيجية بين منطقة الساحل الأفريقي والولايات المتحدة في إطار قانون النمو وتوفير الفرص في أفريقيا.

٢٧ - ولجذب الاستثمارات تحتاج الحكومات الأفريقية إلى بذل مزيد من الجهود لتهيئة الظروف التي تولد ثقة المستثمرين - المحليين والأجانب - في اقتصاداتها، بحيث يشعر المستثمرون بأن مدخراتهم وأموالهم تنعم بالأمن والحماية. فعدم الالتزام بسيادة القانون لن يؤدي إلى عدم تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذه البلاد، فحسب بل سيؤدي أيضا إلى هروب رؤوس الأموال. فلا يزال هروب رؤوس

٣٠ - وعقد المنتدى الثاني لإدارة الحكم في أفريقيا في أكرا، بغانا، في حزيران/يونيه ١٩٩٨ بتمويل من حكومتي سويسرا والنرويج فضلا عن الاتحاد الأوروبي. وركز المنتدى على موضوعي المساءلة والشفافية. وأما المنتدى الثالث لإدارة الحكم في أفريقيا الذي عقد في باماكو، بمالي، في حزيران/يونيه ١٩٩٩، فقد ركز على الحكم الرشيد وإدارة الصراعات. وقد مولته حكومات سويسرا والنرويج واليابان. وقد نظر المنتدى في وضع مؤشرات للصراعات ونماذج قابلة للتطبيق وفي كيفية الاستفادة من صنع السياسات بطريقة استباقية. وأما المنتدى الرابع لإدارة الحكم في أفريقيا، فقد عقد في كمبالا، بأوغندا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وركز على العمليات البرلمانية ودورها في تدعيم الحكم الرشيد في أفريقيا.

٣١ - وفي متابعة للمنتدى الأول لإدارة الحكم في أفريقيا، مولت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي مشروع دليل الحكم في أفريقيا. ويهدف هذا المشروع الذي يغطي ٣٦ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى إقامة قواعد بيانات شاملة وإجراء تحليلات وافية لأنشطة الحكم من أجل تحسين التنسيق وتعبئة الموارد. والغرض من ذلك هو السعي إلى رفع قدرة كل بلد على امتلاك زمام هذه العملية لكفالة استدامتها. وبالإضافة إلى ذلك، يعد البرنامج الإنمائي أسسا للمقارنة بغرض قياس التقدم المحرز في مجالات تحسين القدرة الوطنية والتنسيق وتعبئة الموارد.

٣٢ - وتمشيا مع تحسين وزيادة التنسيق وأوجه التآزر مع المنظمات الأخرى، تتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبرنامج الإنمائي مع البنك الدولي والاتلاف العالمي من أجل أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية وأمانة الكومنولث وغيرها من الهيئات للمساعدة في برامج شؤون الحكم في أفريقيا. وقد حدد البرنامج الإنمائي مجالي التعاون مع البنك

جيم - تكثيف عملية التحول إلى الديمقراطية ودعم المجتمع المدني

أوصى استعراض الخطة المتوسطة الأجل بأن تهم البلدان الأفريقية بكفالة المساءلة والشفافية وسيادة القانون في جهودها المبذولة لتحسين الحكم وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية من خلال التوسع في إشراك المجتمع المدني، وأن تنفذ بشكل فعال وكامل الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول. وبالإضافة إلى ذلك أوصى الاستعراض بتمكين المنظمات غير الحكومية من المشاركة على الوجه الأكمل في تنفيذ البرنامج الجديد. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز دور المرأة المهم في التنمية وفي عملية صنع القرار، ولا بد من إيجاد حلول دائمة للصراعات والحروب الأهلية ومعالجة أسباب الصراع من جذورها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه للمبادرات دون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى حل الصراعات.

٢٩ - وأدت منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المانحين وشركاء التنمية الآخرين عدة أنشطة وفقا للتوصيات المذكورة أعلاه. ففيما يتعلق بالتوصية المتصلة بتحسين الحكم في أفريقيا، ركز البرنامج الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهودهما على الترويج لعملية منتدى إدارة الحكم في أفريقيا. ويهدف ذلك إلى تيسير الحوار الهادف إلى بناء توافق الآراء بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، ورفع القدرات، وتحسين فاعلية التنسيق داخل البلدان وتعبئة المزيد من الموارد من أجل برامج شؤون الحكم، وفي النهاية تعزيز جهود البلدان الأفريقية وقدرتها على تشجيع الحكم الرشيد. فمنذ بداية المنتدى في عام ١٩٩٧، عُقدت ثلاثة اجتماعات سنوية نظمها البرنامج الإنمائي، غطت نطاقا واسعا من القضايا، من الإصلاح الدستوري واللامركزية إلى المساءلة والشفافية.

٣٥ - وفي مجال تحسين الحكم فيما يتعلق بالشؤون العامة، تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خدمات استشارية فنية لبلدان أفريقية لتعزيز لجان الخدمة العامة فيها، كما تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدعم عملية تدريب المخططيين المحليين والإقليميين في منتصف حياتهم الوظيفية لتعزيز معارفهم ومهاراتهم في مجال وضع وتنفيذ السياسات والمخططات الإنمائية المحلية والإقليمية. ويتلقى عدد من البلدان الأفريقية الدعم من أجل تعزيز مختلف المؤسسات الاقتصادية وتحسين المهارات للتخطيط الاستراتيجي وتحديد سياسات جيدة للاقتصاد الكلي.

٣٦ - وبدأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشاريع في غانا وغينيا والسنغال تستخدم فيها اللامركزية الريفية كأداة لتعزيز القدرات المحلية وتعزيز الشراكات في عملية اتخاذ القرار. ويقدم البنك الدولي المساعدة إلى البلدان الأفريقية في بناء قدرتها على الإدارة اللامركزية. ويوفر صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية إلى البلدان الأفريقية لتعزيز الإطار القضائي بغية تحسين الحكم في مجالات الإدارة الاقتصادية، ومراجعة الحسابات ولوضع مدونات لقواعد السلوك في الميادين الضريبية والنقدية والمالية، تشمل، حسب الاقتضاء، تقديم الدعم والمشورة بشأن إصلاح الخدمة المدنية. وقام معهد البنك الدولي، بالتضافر مع الحكومات الأفريقية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة وجهات أخرى، بوضع برامج عن المساءلة والحكم وإجراء مسح عن الفساد، وعناصر عديدة من الحكم وإصلاح القطاع العام، بما في ذلك تعزيز البرلمانات ووسائل الإعلام المتحركة. كما نظم دورة دراسية أساسية عن الفساد، قامت خلالها سبعة بلدان أفريقية بوضع استراتيجيات وخطط عمل لمكافحة الفساد.

٣٧ - وفي عام ١٩٩٩، أصدر مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية

الدولي، وهما إصلاح الخدمة المدنية وإجراء تقييمات في مجال بناء القدرات، كما أنه نسّق مع منظمة التعاون والأمن في الميدان الاقتصادي عملية للتنمية المشاركة والحكم الرشيد في موريتانيا.

٣٣ - كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة للأنشطة المتعلقة بالحكم إلى أربعة بلدان تشمل مساعدة فنية ومالية للانتخابات، وبرامج تدريب لتحسين الهيئات القضائية والحكومية، ومساعدة مالية لتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع حكومة نيجيريا، برنامجا شاملا للحكم لنيجيريا، وعرض على الجهات المانحة لتمويله. وأنشئ برنامج مشترك بين البرنامج الإنمائي وصندوق النقد الدولي بشأن الإدارة المالية والاقتصادية في نيجيريا لبناء القدرات الحكومية وتعزيزها.

٣٤ - وبدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشروعاً لرصد التقدم المحرز في مجال الحكم الرشيد. والهدف من المشروع المساعدة في خلق بيئة ملائمة لزيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي عن طريق توجيه السياسات والممارسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الحكم. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وبدعم من مؤسسة فورد، نظمت حلقة عمل عن قياس ورصد التقدم المحرز في مجال الحكم الرشيد، بما في ذلك التحديات التي تكتنف إصلاح الخدمة المدنية في أفريقيا وكيفية تحسين الشفافية والمساءلة في القطاع العام. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقة عمل للمتابعة لتبسيط المؤشرات الكمية والنوعية وتحديد الطريقة التنفيذية لإعداد الدراسة الرائدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن الحكم في أفريقيا. وتواصل الجهات المانحة الثنائية بما فيها استراليا واللجنة الأوروبية وفرنسا والنرويج واليابان دعم العديد من المشاريع المتصلة بالحكم في أفريقيا.

وموردي الأسلحة لمعالجة مشاكل الأمن والتنمية المرتبطة بتزايد انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة.

٤٠ - وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لكفالة حقوق الإنسان وسيادة القانون، فقد صادقت أغلبية البلدان الأفريقية على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. ففي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، كان ٤٢ بلدا أفريقيا قد صادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، (قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق) وصادق ٤٠ بلدا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق)؛ وكان ٥٤ بلدا قد صادق على اتفاقية حقوق الطفل (قرار الجمعية العامة ٢٥/٤٤، المرفق)، ولم يصادق سوى ٢٨ بلدا أفريقيا على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (قرار الجمعية العامة ٤٦/٣٩، المرفق)، وصادق ٢٦ بلدا على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (قرار الجمعية العامة ٢٦٠ ألف (د - ٣). ومنذ عام ١٩٩٨، وقّع ٣٢ بلدا أفريقيا على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

٤١ - وقدم عدد من منظمات الأمم المتحدة الدعم لبلدان أفريقية لوضع خطط عمل في مجال حقوق الإنسان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) وصياغة تشريعات وطنية، وتقديم خدمات استشارية فنية (منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) واتخذت مبادرات تتركز حول المرأة والطفل (منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة).

والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة دليلا عن المنظمات غير الحكومية الأفريقية التي تعمل بنشاط في مجالات الزراعة، والمرأة والشباب، والصحة والقضاء على الفقر. ويقدم الدليل استعراضا شاملا لأنشطة المجتمع المدني الأفريقي في مجال التنمية الأفريقية. ونظم المكتب أيضا تقديرا منه للدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني الأفريقي في التنمية الأفريقية حلقة دراسية عن تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية الأفريقية وكفاءتها وأساسها المالي عشية منتدى الألفية للمنظمات غير الحكومية الذي عقد في أيار/مايو عام ٢٠٠٠ في نيويورك. وكان الهدف من الحلقة الدراسية إطلاع المنظمات غير الحكومية الأفريقية على آخر المستجدات في الاتجاهات العالمية وقضايا التنمية الحالية، وإتاحة الفرصة لها لتبادل الخبرات وتأكيد ذاتها وإسماع صوتها في المنتدى.

٣٨ - وتقدم شعبة الشؤون السياسية الدعم والمساعدة الفنية للجان الانتخابية. ففي عام ١٩٩٩، قدمت المساعدة إلى بلدان منها نيجيريا وأوغندا، وجنوب أفريقيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو. وقدمت منظمة العمل الدولية المساعدة إلى بلدان أفريقية لتعزيز قدراتها الإدارية، ولا سيما إلى وزارات العمل، لاستحداث إجراءات وممارسات شفافة تتعلق بوضع بيانات مناسبة عن سوق العمل.

٣٩ - واستجابة إلى دعوة الأمين العام للبحث عن سبل ووسائل ملائمة لأعمال تدابير تتعلق بالشفافية واعتماد ميزات عسكرية تتناسب مع المشاغل الإنمائية لأفريقيا، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج التنسيق والمساعدة للأمن والتنمية. وسيعمل البرنامج الذي تبلغ ميزانيته الإجمالية قرابة ٥,٣ ملايين دولار للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، بالشراكة مع الحكومات ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمات غير الحكومية،

دال - حل مشكلة ديون أفريقيا

أوصى استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بأن يواصل المجتمع الدولي تعاونه لمعالجة مشكلة عبء الديون الذي لا يشمل للبلدان الأفريقية المثقلة بالديون، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، أوصى بتشجيع البلدان الدائنة، والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على النظر في مواصلة المبادرة والجهود الرامية إلى معالجة مشكلة الديون التجارية للبلدان الأفريقية المثقلة بالديون. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الجهات الدائنة الثنائية الأطراف، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف اتخاذ تدابير ملائمة لإيجاد حلول دائمة لمشاكل الديون التي لا تحتل للبلدان الأفريقية، ولا سيما أقل البلدان الأفريقية نمواً.

٤٥ - وتزداد ديون أفريقيا الخارجية المعلقة سوءاً رغم التدابير العديدة للتخفيف من عبء الديون، بما في ذلك المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أطلقها البنك الدولي/صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٦. فقد ارتفعت ديون أفريقيا من ٣٤٤ بليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٣٥٩ بليون دولار في عام ١٩٩٩. ومن الواضح أن أفريقيا لا تستطيع تحمل هذه الديون لأن مجموعها بلغ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ٦٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٧ و ٦٥,٧ في المائة في عام ١٩٩٨، وانخفض قليلاً إلى ٦٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٩، بينما ازدادت خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات من ٢١,٣ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٢٨,٧ في المائة في عام ١٩٩٨ وإلى ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٩. واستناداً إلى جميع القياسات تقريباً، فإن عبء ديون البلدان الأفريقية يزداد سوءاً.

٤٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، طرأت تحسينات جديدة في مجال الحكم بشكل عام في أفريقيا اتسمت بظهور أنظمة ديمقراطية. واتخذ مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية السبعين المنعقدة في الجزائر العاصمة خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، قراراً بشأن التغييرات غير الدستورية في أفريقيا، وأدان جميع أشكال تبوء السلطة بأسلوب غير ديمقراطي وأكد من جديد على الحق الأسمى وغير القابل للتصرف للشعب الأفريقي في المشاركة التامة في عملية الحكم من خلال ممثليه المنتخبين ديمقراطياً. وإن انتقال نيجيريا إلى الديمقراطية وعملية الانتخابات التي تمت بسلاسة في جنوب أفريقيا والسنغال تتيحان مجالاً للتفاوض.

٤٣ - إلا أن حالات النجاح هذه تتناقض مع حالات عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهشاشة الديمقراطية في العديد من الحالات، وعودة الصراعات المسلحة في عدد من البلدان الأفريقية خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية. ففي منتصف عام ١٩٩٩ تعرض ١٧ بلداً أفريقياً، بما فيها البلدان المشاركة في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى صراعات رئيسية وخفيفة، مما أسفر عن تدفق عدد كبير من اللاجئين والمشردين.

٤٤ - وبما أن إرساء ثقافة الشفافية والمساءلة في الشؤون العامة على أساس الديمقراطية، والتحرر والحرية السياسية يتطلب إجراءات قوية لإنفاذها فضلاً عن الالتزام، ستظل البلدان الأفريقية بحاجة إلى فترة أطول من الدعم الدولي لتعزيز جهودها المبذولة من أجل بلوغ هذه الغاية. ويجب دعم الحكومات الأفريقية في إنشاء وتعزيز المؤسسات التي تدعم الشفافية والمساءلة والحكم السليم وسيادة القانون.

الآخر الجهات الدائنة المتعددة الأطراف. وفي حين أحرز قدر من التقدم، فإنه لم يؤمن بعد مبلغ المبادرة بالكامل، ويجب تكثيف جهود تعبئة موارد إضافية.

٥٠ - وأوصى الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، لحملة أمور منها، أن تحول البلدان الدائنة كافة الديون الثنائية المتبقية على أفقر البلدان الأفريقية إلى هبات. كما أوصى التقرير بأن تيسر المؤسسات المالية الدولية وأن تعجل فرص حصول البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تسهيلات، وأن تمد أكثر البلدان فقرا بالموارد الكافية. ومن جانبه، أصدر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط المشترك للجنة الاقتصادية لأفريقيا المنعقد في أيار/مايو ١٩٩٩، بيانا حث فيه فرادى البلدان على أخذ زمام السبق في الموافقة على إكمال إلغاء الدين الناشئ عن المساعدة الثنائية لأفقر البلدان الأفريقية وتخفيض كافة الديون الثنائية الأخرى لأفقر البلدان بنسبة ٩٠ في المائة.

٥١ - وكجزء من إطار المبادرة المحسنة حول صندوق النقد الدولي مرفق الإقراض الميسر، أي مرفق التكيف الهيكلي الموسع، إلى مرفق النمو والحد من الفقر. وتمثل الأداة الأساسية لهذا المرفق في استراتيجية للحد من الفقر في البلد، ترد في ورقة استراتيجية للحد من الفقر، تهدف إلى دمج تدابير الحد من الفقر في إطار اقتصاد كلي مستدام ومتناسق، لتنسيق المساعدة الثنائية والمالية من جهات مانحة خارجية لاستراتيجية الحد من الفقر للبلد المستفيد. وقد ساعدت منظمة الصحة العالمية في إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر، التي تركز على الاستراتيجيات الصحية مع التشديد على الحد من الفقر. وتشمل البلدان المستفيدة من مساعدتها لتحضير هذه الاستراتيجية، أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق.

٤٦ - وللآثار المترتبة على المدفوعات المقدمة لخدمة الديون الضخمة لأفريقيا وخاصة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تأثير بالغ حيث أن خدمة الديون تستنفد الموارد الضريبية للتنمية. وفي الوقت نفسه، بقي العديد من البلدان عالقا في دائرة الديون، حيث تقدم قروض/مساعدات جديدة لخدمة الديون الحالية.

٤٧ - ونقحت المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في ضوء أوجه القصور التي تشوبها وأعلنت عن المبادرة "المحسنة" في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بوصفها تحسنا عن المبادرة الأصلية بطريقتين أساسيتين: (أ) فهي تخفف عبء الديون على نحو أعمق وأوسع وأسرع عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك بمراجعة نسب مؤشر الديون من أجل تخفيضها، ويجعل الفترة المؤقتة بين نقطة القرار ونقطة الانتهاء أقصر؛ (ب) وهي تربط بشكل وثيق تخفيف عبء الديون ببرامج التخفيف من حدة الفقر من خلال الاشتراط على كل بلد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إعداد وتنفيذ ورقة تتعلق باستراتيجية الحد من الفقر في عملية استشارية.

٤٨ - وجرت الموافقة على تخفيف عبء ديون بمبلغ إجماليه ١٦ بليون دولار بالقيمة الاسمية (٩ بلايين دولار بالقيمة الحالية الصافية) لـ ١٠ بلدان وهي: أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، بوليفيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، السنغال، مالي، موريتانيا، موزامبيق وهندوراس. ويتوقع التوصل إلى نقطة القرار لمجموعة أخرى من ١٠ بلدان أخرى قبل نهاية عام ٢٠٠٠ وهي (تشاد، رواندا، زامبيا، غامبيا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، الكاميرون، ملاوي ونيكاراغوا) لتخفيف مجموع عبء الديون بمبالغ مماثلة تقريبا.

٤٩ - ويقدر أن تبلغ كلفة المبادرة المحسنة زهاء ٢٨ بليون دولار بالقيمة الحالية الصافية لعام ١٩٩٩، تتحمل نصفها الجهات الدائنة الثنائية الأطراف والتجارية وتتحمل النصف

هاء - تيسير التجارة وفرص الوصول إلى الأسواق: أوصى استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بزيادة تحسين حالة التجارة الخارجية لأفريقيا بواسطة جهود البلدان الأفريقية في مجال تنمية القدرات المادية والمؤسسية والتنظيمية المناسبة. وأوصى المجتمع الدولي بأن يدعم هذه الجهود المتعلقة بتيسير التجارة وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. وأوصى أيضا بأن ينظر شركاء أفريقيا التجاريون في زيادة خفض التعريفات ورفع الحواجز غير التعريفية عن المنتجات الأفريقية. وشجع استخدام خطط نظام الأفضليات المعمم على نحو أكثر فاعلية لصالح البلدان الأفريقية ولا سيما أقل البلدان نموا.

٥٥ - وبذلت البلدان الأفريقية جهودا كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية لتنفيذ سياسات إصلاح التجارة. إلا أنه بالرغم من الجهود المبذولة، فقد بقيت حصة أفريقيا من السوق العالمية منخفضة، وهي تمثل أقل من ٢ في المائة. وتظهر البيانات الأخيرة الصادرة عن الأونكتاد (تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٩)^(٣) أن حجم صادرات البلدان الأفريقية ازداد كثيرا في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، ولكنه تدنى بنسبة ١,٣ في المائة في عام ١٩٩٨. وسجلت قيمة العائدات من الصادرات في أفريقيا في عام ١٩٩٨ انخفاضا حادا بنسبة ١٦ في المائة مقابل زيادة قدرها ٢ في المائة في السنة السابقة. وظل حجم الواردات كما هو تقريبا (بزيادة هامشية نسبتها ٠,٦ في المائة) في عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧. وبالنسبة للمنطقة ككل، كانت الخسارة في معدلات التبادل التجاري تمثل ٢,٦ في المائة من الدخل الحقيقي.

٥٦ - واستنادا إلى الأونكتاد، فإن ٣٩ بلدا، من أصل ٤٨ من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تعتمد على

٥٢ - وقد بحث مسألة التخفيف من عبء الديون في اجتماع مجموعة الثمانية في أوكتاوا باليابان، في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وفيما أكدت بلدان مجموعة السبعة من جديد التزامها بتعجيل تنفيذ عملية التخفيف من حدة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فقد أصرت على ضرورة قيام هذه البلدان باعتماد سياسات للوفاء بالشروط المتصلة بتبرير التخفيف من عبء الدين.

٥٣ - وبالرغم من اتخاذ تدابير مختلفة للتخفيف من حدة الديون بما في ذلك المبادرة المحسنة، لا تزال مشكلة دين أفريقيا بدون حل. وتعد أزمة الديون إحدى التحديات الخطيرة للتنمية التي تواجهها البلدان الأفريقية. وقد طلبت البلدان الأفريقية، في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية/الجماعة الاقتصادية لأفريقيا المنعقد في الجزائر العاصمة في عام ١٩٩٩، إدراكا منها أنه حتى المبادرة المحسنة لا توفر حلا كافيا ومستداما لأزمة الديون الأفريقية دعم المجتمع الدولي لإلغاء الدين الخارجي لأفريقيا بالكامل. واجتمع فريق الاتصال التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية/الجماعة الاقتصادية لأفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بهدف تنفيذ القرار الوارد في إعلان سرت الذي فوض للرئيس الجزائري ورئيس جنوب أفريقيا متابعة المسألة مع بلدان مجموعة الثمانية.

٥٤ - وفوض مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في لومي، توغو، في عام ٢٠٠٠، لرؤساء كل من الجزائر وجنوب أفريقيا ونيجيريا تمثيل القارة في المحادثات مع بلدان مجموعة الثمانية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يجتمع فيها هذا النوع من الوفود من زعماء البلدان النامية مع زعماء مجموعة الثمانية. وارثي أن الاجتماع يشكل نقطة انطلاق لإجراء مناقشات معمقة بين زعماء مجموعة الثمانية والبلدان النامية حول المبادئ التي تتمحور حول التخفيف من عبء الديون، والتنمية الاقتصادية والتجارة.

بمبلغ ١٠,٣ ملايين دولار. والبلدان الثمانية المستفيدة من الصندوق هي: أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكوت ديفوار وكينيا.

٥٩ - ويواصل الإطار التكاملي للمساعدة التقنية المرتبطة بالتجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقديم الدعم إلى ٣٣ من أقل بلدان أفريقيا نموا فيما يختص بتجارها وبناء قدراتها المرتبطة بالتجارة. وقد أعدت الوكالات الست المعنية استجابات منفردة في ضوء تقييم الاحتياجات. كما أبدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اهتمامها بالمشاركة بفاعلية أكبر في هذا الإطار. وقد شرع في تنفيذ بعثتين ميدانيتين تحت ذلك البرنامج في البلدان الأفريقية الثمانية الواقعة جنوب الصحراء، اعتمدت لهما خطط تنفيذية بالمشاركة مع اللجان التوجيهية الوطنية. وقدم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية المشورة للبلدان الأفريقية بشأن المسائل المرتبطة بالآثار المترتبة على تخفيض تعريفات الاتصالات السلكية واللاسلكية، في ضوء الاتفاق العام لمنظمة التجارة العالمية المتعلق بتجارة الخدمات^(٤).

٦٠ - وتتضمن الأنشطة الرئيسية التي تنفذ تحت برنامج الإطار التكاملي مشاورات بين منظمة التجارة العالمية والإدارة الجمركية بشأن تنفيذ اتفاق التقييم الجمركي والمسائل الأخرى المرتبطة بالجمارك. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى بدء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سبع دراسات قطرية متخصصة عن أثر نظام التجارة المتعددة الأطراف، بهدف مساعدة الحكومات على فهم الأثر العام للنظام في بلدانها بصورة أفضل، ومن ثم تيسير اعتماد

سبعين رئيسيتين فقط هما المنتجات الزراعية والمعادن في أكثر من ٥٠ في المائة من عائدات صادراتها. وفي الوقت نفسه، فإن حصتها من السلع الأساسية في مجمل التجارة العالمية آخذة في الانخفاض. ولا يوجد إلا لبلد أفريقي واحد هيكل تصدير بضائع تهيمن عليها المنتجات التحويلية في شكل ملابس. ونتيجة لذلك، فإن للجزء الأكبر من صادرات البضائع في أفريقيا قدرا ضئيلا من القيمة المضافة من حيث التجهيز والتصنيع. وهذا يبين الحاجة إلى بذل جهود حازمة في مجال تنويع الصادرات في البلدان الأفريقية وأقل البلدان الأفريقية نموا. وقد اتخذت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة الخطوات اللازمة لمساعدة البلدان الأفريقية في تحسين جهودها في التنويع. (انظر الفرع واو أدناه).

٥٧ - وبالمثل، فقد قدمت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المساعدة للبلدان الأفريقية في مجال النهوض بالتجارة. وعلى سبيل المثال، قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، المساعدة لثمانية بلدان أفريقية عن طريق البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية المقدمة لبلدان مختارة من أقل البلدان نموا ومن البلدان الأفريقية. ويهدف هذا البرنامج إلى بناء القدرات الوطنية بغية تعزيز فهم اتفاقات منظمة التجارة العالمية والآثار المترتبة عليها، بما في ذلك ما يختص بالمفاوضات التجارية؛ واعتماد إطار السياسة العامة والإطار التنظيمي لاتفاقات المنظمة، وتعزيز قدرات البلدان على الاستفادة من هذه الاتفاقات عن طريق تحسين فرص وصولها إلى السوق.

٥٨ - وقد تلقى الصندوق الاستئماني المشترك للبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية؛ الخاص بالبلدان المستفيدة، الذي أنشئ في آذار/مارس ١٩٩٨، تعهدات يبلغ مجموعها ٨,٢ ملايين دولار كجزء من احتياجاته المقدرة

لمناقشة المسائل الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، واتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، بحلول عام ٢٠٢٠.

٦٤ - وقد خطا تنفيذ المعاملة المعفية من الضرائب والحصص لصالح أقل البلدان نمواً إلى الأمام عن طريق العروض التي قدمت مؤخراً في المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية إلى ١٣ من أسواق البلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك الجماعة الأوروبية. وتعتبر هذه خطوة هامة تنوي المنظمة دفعها إلى الأمام.

٦٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩ وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اتفاقاً مشتركاً بين الوكالات لإعداد برنامج يرمي إلى دعم البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، في تنمية الموارد البشرية وتمكين المؤسسات وتحسين قدرات التفاوض، بغية مساعدة هذه البلدان على سلوك طريق فعّالة تركز على التصدير وتتسم بمعدل نمو عالٍ، وبغية تعزيز اندماجها في الاقتصاد الإقليمي ونظام التجارة المتعددة الأطراف. وسعيًا إلى تحقيق هذا الهدف الإنمائي، يرمي مقياس "المسار السريع" إلى توفير المساعدة الحاسمة في الوقت المناسب لمفاوضي الحكومات الأفريقية وغيرهم من أصحاب المصلحة في القطاع الخاص والمجتمع المدني، في صياغة سياسات تجارية استراتيجية واستباقية وما يلزمها من أهداف تفاوضية.

٦٦ - وقُدِّم الدعم كذلك إلى البلدان الأفريقية في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وبصفة خاصة في عمليات استعدادها للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سياتل، ولاية واشنطن، وللتفاوض بشأن الترتيب الخلف لاتفاقية لومي الرابعة^(٥). وجرى، في هذا الصدد، تنظيم حلقة عمل بالتعاون مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الوحدة الأفريقية وبمشاركة ٣٠ بلداً أفريقياً،

سياسات وطنية لتحقيق اتساقها مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

٦١ - وفي اجتماع عقده الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أكد فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية في أفريقيا، الحاجة لمعالجة مسألة ارتفاع التعريفات وتصاعدها المستمر في قطاعات معينة ذات أهمية للبلدان الأفريقية، كقطاعات المنتجات الزراعية والنسيج والملبوسات والبضائع الجلدية على سبيل المثال. وأكد الفريق أيضاً أهمية بناء قدرة العرض بغية الاستفادة من الفرص الجديدة والقائمة في السوق، وإكساب أفريقيا قدرة تنافسية أكبر، بسبل شتى منها تحسين نوعية الصادرات وتطوير البنيات الأساسية، لا سيما قطاع النقل، وزيادة المهارات في مجالي التسويق والتغليف.

٦٢ - وقد استجابت بعض البلدان المانحة اعترافاً منها بوجود الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة في البلدان الأفريقية. وأنشأت حكومة النرويج الصندوق النرويجي لتغطية المخاطر لصالح البلدان النامية لتشجيع المساهمة في إنشاء الأعمال المستدامة والمرجحة في البلدان النامية. وفي عام ١٩٩٨، السنة الأولى لتشغيل الصندوق، استخدمت نسبة ٤٧ في المائة من الأموال المخصصة له وقدرها ٤٠٠ مليون كرونة نرويجية، لدعم الاستثمار في البلدان الأفريقية.

٦٣ - ويسعى تشريع الولايات المتحدة الخاص بالفرص المتاحة والنمو في أفريقيا، الذي سنه كونغرس الولايات المتحدة مؤخراً وأصبح قانوناً بعد التوقيع عليه، إلى تطوير التجارة مع أفريقيا، عن طريق خفض/إلغاء التعريفات والحصص المفروضة على المنتجات، لا سيما واردات المنسوجات والملابس من البلدان الأفريقية التي تسعى إلى إدخال إصلاحات اقتصادية وسياسية. كما يدعو القانون إلى إنشاء منتدى اقتصادي بين الولايات المتحدة وأفريقيا

المتاجرة فيه. لهذه الأسباب وغيرها تظل البلدان الأفريقية أطرافا مهمشة في التجارة العالمية والاستثمار العالمي. وفي هذا الصدد، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في وضع أفريقيا في الموقف الذي يسمح لها بانتقاء أفضل خيارات التحرير التجاري، التي تعزز هدف تكامل الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وبناء قدرات أفريقيا الإنتاجية وتعزيزها.

٧٠ - ومن جهة أخرى، يمنح التغير السريع للبيئة العالمية البلدان الأفريقية الفرصة لتوسيع نطاق صادراتها كآلية أساسية لزيادة موارد تمويل التنمية. غير أنه، يبقى هناك الكثير مما يجب عمله لتحسين قدرة المنتج الأفريقية على المنافسة وفرص وصولها إلى الأسواق العالمية. وقد نادى مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المشترك لوزراء المالية والوزراء المسؤولين عن التنمية والتخطيط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، المنعقد في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٩، بإنشاء صندوق دولي خاص يتيح إعادة تشكيل المؤسسات بغية تعزيز القيمة المضافة والقدرة على المنافسة، من أجل مجابهة تحديات العولمة.

انعقدت في بريتوريا بجنوب أفريقيا، في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقد شملت الموضوعات التي جرى تناولها آفاق تقديم أفضليات جديدة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، وجدول أعمال إيجابي للإعانات وللاتفاق المتعلق بالجوانب المرتبطة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية^(٤)، والتحديات التي تواجه الإطار التجاري للبلدان الأفريقية في فترة ما بعد اتفاقية لومي.

٦٧ - بيد أن زيادة الصادرات التقليدية وغير التقليدية تتوقف على زيادة فرص الوصول إلى الأسواق. وبينما تمخضت جولة محادثات أوروغواي التجارية متعددة الأطراف عن تحسن فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة للبضائع والخدمات معا، فإن البلدان النامية، في أفريقيا بصفة خاصة، لم تتمكن من الاستفادة من المكاسب والفرص المتوقعة المنبثقة عن نظام التجارة المستند إلى القواعد. ويواجه العديد من تلك البلدان صعوبات في تنفيذ الاتفاقات، كما أن القيود المتعلقة بالعرض ما زالت تعيق مشاركتها الفعالة في نظام التجارة الدولية.

٦٨ - وتعوق فئات التعريفات العالية والمتصاعدة وسياسات الدعم الزراعي، وبصورة حادة، استمرار نمو البلدان الأفريقية الموجه نحو التصدير. إذ أن أفضل الضرائب التي تطبق على المنسوجات والملبوسات والأحذية في أسواق بعض البلدان المتقدمة النمو تظل عالية، كما يستمر تطبيق نظام الحصص. كما أن تدابير الإصحاح والإصحاح النباتي متشددة جدا وتفتقر إلى المرونة مما يجعل من الصعب على البلدان الأفريقية استيفاء المعايير المطلوبة. يضاف إلى ذلك، أن التدابير الوقائية الزراعية التي تحد من الصادرات الأفريقية إلى العديد من البلدان المتقدمة النمو ما زالت قائمة.

٦٩ - وبينما توجد فرص في الأسواق الجديدة التي تفتح، تواجه البلدان الأفريقية قواعد أكثر تشددا بشأن ما تستطيع

واو - تنويع الاقتصادات الأفريقية:

٧٣ - ومنذ ذلك الحين، نظم مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، اجتماع فريق خبراء مخصص بشأن "تنويع الاقتصادات الأفريقية في السياق العالمي". وتمثلت أهداف الاجتماع في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الجمعية العامة بشأن التنويع، وإعادة النظر في آفاق التنويع في السياق العالمي الجديد، ووضع مخطط إطار عمل أكثر شمولا وأكثر واقعية للتنويع المستدام للاقتصادات الأفريقية. واتفق اجتماع فريق الخبراء على أن السياق العالمي الجديد يوفر فرصا طيبة للمؤسسات القادرة على المنافسة. بيد أنه أشار إلى أن قواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتجارة، وكذلك التركيز المتزايد للشركات الكبرى في الأسواق العالمية، يدل على أن البلدان/الشركات التي لا تنتهج ممارسات حديثة في أعمالها لن تصادف نجاحا.

٧٤ - ونظر الاجتماع في مشروع إطار تنفيذي أعده الأونكتاد، نقح فيما بعد استنادا إلى تعليقات الخبراء واقترحاتهم. وينظر إلى الإطار باعتباره يؤدي وظيفتين: (أ) اقتراح نهج يوحد أنشطة منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية العاملة في مجال التنويع تعزيزا لفعاليتها، و (ب) وضع الخطوط لاسراتيجية ومجموعة من الإجراءات يمكن للبلدان الأفريقية اعتمادها من أجل تنويع اقتصاداتها. وقدم الإطار إلى الاجتماع التشاوري الإقليمي السنوي الثاني لوكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، الذي انعقد في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وأعربت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز، عن اهتمامها بالأمر، ويعتزم الأونكتاد عقد اجتماع لمواصلة مناقشة تقسيم العمل المتعلق بالأنشطة في هذا المجال، على نظام المنظومة.

أوصى استعراض منتصف المدة بأن يواصل المجتمع الدولي دعم جهود تنويع السلع الأساسية في أفريقيا. ومن ثم فإن الدول المشاركة في صندوق التنمية الأفريقي القائم في إطار مصرف التنمية الأفريقي، مدعوة في هذا الصدد إلى إيلاء اهتمام خاص لتنويع الاقتصادات الأفريقية. وأكد الاستعراض كذلك أنه ينبغي أن يولي الصندوق المشترك للسلع الأساسية العناية الواجبة لتسهيل تنمية السلع الأساسية وإعداد تدابير التنويع في أفريقيا. وطلب استعراض نصف المدة كذلك إلى منظومة الأمم المتحدة وأيضا إلى منظمة الوحدة الأفريقية وجميع الشركاء الآخرين في عملية التنمية الأفريقية أن يواصلوا الاضطلاع بدور نشط وأكثر فعالية في تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني في أفريقيا.

٧١ - وقد كانت الاستجابة لتوصيات منتصف المدة الخاصة بتنويع الاقتصادات الأفريقية محيية للأمال إلى حد ما. إذ لم تكن أنشطة الأمم المتحدة في مجال تنويع الاقتصادات الأفريقية مركزة ومترابطة كما ينبغي. غير أن التطورات التي حدثت مؤخرا تشير إلى وجود متسع لإحراز تقدم في هذا المجال.

٧٢ - وطلبت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في ١٩٩٨ لكي تعزز أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنويع الاقتصادي، وضع برنامج متعلق بالموضوع ذي الأولوية "تنويع الاقتصادات الأفريقية" وإدماجه في المبادرة الخاصة. وكخطوة أولى، أعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الوكالة الرائدة في مجال التنويع في المبادرة الخاصة، مخطط برنامج أرفق بتقرير الأمين العام المرحلي عن تنفيذ المبادرة الخاصة (E/AC.51/1999/6)، الذي أعد للدورة التاسعة والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق.

الوسطى بصفة خاصة. وفي ضوء القرار الذي اتخذته مجلس إدارة الصندوق المشترك للسلع الأساسية، في اجتماعه السنوي التاسع المنعقد في امستردام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بإنشاء مرفق لإعداد المشاريع لأفريقيا، ولأقل البلدان نمواً، فإن هناك توقعات جيدة لتمويل أنشطة التنوع المحددة التي أوصى بها الاجتماع.

٧٧ - ورغم أن عملية تنوع الاقتصادات الأفريقية ظلت على رأس جدول الأعمال الدولي منذ أواخر الثمانينات، لم يتم شركاء أفريقيا في التنمية، بالكثير من العمل الملموس لتنفيذ قرار الجمعية العامة وتوصيات الأمين العام، كما هو وارد في استعراض منتصف المدة. وتقر المبادرات الأخيرة مثل برنامج عمل طوكيو (A/53/559-S/1998/1015، المرفق)، والشراكة السويدية مع أفريقيا بدرجات متفاوتة بالحاجة إلى تنوع الاقتصادات الأفريقية، ولا سيما قاعدتها المنتجة. وحتى يتسنى الحد من الاعتماد على السلع الأساسية، والاستقاء من الاقتصاد العالمي، فإن من الأساسي أن تعطي البلدان الأفريقية قيمة مضافة للمنتجات الأساسية من خلال عملية التصنيع. ويعد إنتاج وتصدير السلع الأساسية، ذات القيمة المضافة مثل المواد الغذائية، والخشب والأثاث، والسبائك الحديدية، والألومنيوم والبلاستيك عملية هامة لتعزيز النواتج، والعمالة، وعائدات الصادرات. غير أن أوجه الضعف الهيكلية والمؤسسية، على الصعيدين المحلي والخارجي، قد حدت من عملية التصنيع في القارة الأفريقية.

٧٥ - ويمثل تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق أحد أساليب تشجيع تنوع السلع. ومن شأن إتاحة فرص الوصول على أساس إعفاء جميع صادرات أقل البلدان نمواً تقريباً من الحصص ومن التعريفات أن يفيد أقل البلدان الأفريقية نمواً إذا ما اعتمدته منظمة التجارة العالمية. ونظراً للدور الهامشي الذي تؤديه أفريقيا في مفاوضات التجارة العالمية، فإن جهود الأونكتاد الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية في هذا المجال قد أثبتت جدواها. وفي أيار/مايو ١٩٩٩، نظم الأونكتاد ندوة إقليمية أفريقية، استضافتها حكومة كوت ديفوار، خصصت لبحث مزيد من إجراءات التحرير للتجارة الزراعية وتنوع قطاع السلع. وضمت الندوة مجموعة من المزارعين، والتجار، والمسؤولين الحكوميين، الذين حددوا المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية المعتمدة على السلع الأساسية، مما شكل أساساً لموقف مشترك في مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتجارة الزراعية.

٧٦ - ولقد أدى الصندوق المشترك للسلع الأساسية دوراً نشطاً في تعريف صناعات السياسة الأفريقيين بعملياته، وفي تحديد الاحتياجات الإقليمية للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية. ولهذا الغرض، عقدت حلقة عمل في جمهورية ترانزانيا المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، واستغلت أيضاً لتقديم المعلومات عن أنشطة البحث والتطوير للصندوق المشترك للسلع الأساسية المتعلقة بالسلع الأساسية مثل الموز، والفول السوداني، وزيت الزيتون وزيت جوز الهند، وزيت النخيل. وقد نظم الصندوق المشترك للسلع الأساسية اجتماع مائدة مستديرة رئيسية، بالتعاون مع حكومة مصر، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقد تناول اجتماع المائدة المستديرة بالبحث الآفاق المستقبلية لإنتاج وتصنيع وتجارة السلع الأساسية الزراعية والمعدنية الرئيسية ذات الأهمية بالنسبة لأفريقيا بصفة عامة، وبلدان أفريقيا الشمالية وأفريقيا

المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني، وغيرها من أصحاب المصلحة. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كانت المرحلة الأولى من البرنامج في طورها التنفيذي في ٣٦ بلدا في أفريقيا، بيد أنها لا تزال في طورها الإنشائي في خمسة بلدان أخرى في أفريقيا. وتركز المرحلة الثانية على ثلاثة أبعاد رئيسية: برنامج للأمن الغذائي وإصلاح السياسات الزراعية، وبرنامج للاستثمار الزراعي، وإعداد دراسات الجدوى للمشاريع التي تعرض على المصارف. ويظل جزء هام من البرنامج متمثلا في التأكيد على التعاون بين بلدان الجنوب. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كان قد جرى توقيع ما مجموعه ١٧ اتفاقا، يشمل ١٦ اتفاقا منها بلدانا مستفيدة في أفريقيا. كما جرى إنشاء ١٤ برنامجا آخر، تشمل سبعة منها بلدانا في أفريقيا.

٧٩ - وعززت شبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي التابعة للجنة التنسيق الإدارية بشكل كبير تنفيذ مجال الأولوية هذا. وأثبتت هذه الشبكة، التي أنشأها لجنة التنسيق الإدارية في سنة ١٩٩٧ كآلية متابعة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية فعاليتها في حشد الدعم لجهود الحكومات الرامية إلى تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وبرامج التنمية الريفية والأمن الغذائي؛ وفي تعزيز العلاقات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة؛ وفي تشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، كانت الشبكة تشمل على المستوى الدولي ٢١ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية المرتبطة بها. وعلى المستوى القطري، جرى إنشاء ٣٢ فريقا مواضيعيا وطنيا تعمل في مجال التنمية الريفية والأمن الغذائي في إطار نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين في أفريقيا. وتمثل الأفرقة المواضيعية آلية فعّالة لتسهيل التلاحم في تنمية مجالات الأولوية الأربعة. وتدعم منظمة (الفاو) تطوير أنواع مختلفة من نظم معلومات الأمن الغذائي، تشمل

زاي - الإنتاج الزراعي، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي:

أوصى استعراض منتصف المدة، عملا على زيادة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، باتخاذ تدابير لتنفيذ سياسات تعزز الإنتاجية الزراعية لزيادة الإنتاج الغذائي والدخل؛ وتنوع الناتج الزراعي، وتشجع الصناعات المعتمدة على الزراعة وتكفل الأمن الغذائي، من خلال دعم وتشجيع الممارسات الزراعية التي تستخدم الأساليب الإيكولوجية السليمة، بما فيها الأساليب التقليدية؛ وتسهل تحسين عملية تخزين، وتوزيع، وتسويق الأغذية، وتزويد من فرص الحصول على التكنولوجيات الجديدة والتدريب لاكتساب المهارات الزراعية، وخاصة بين النساء؛ فضلا عن إدارة المساعدة الغذائية، دون أن يضعف ذلك الإنتاج الغذائي المحلي

٧٨ - وقامت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بتنفيذ التوصيات الواردة أعلاه، بوضع وتنفيذ مجموعة من الأنشطة داخل نطاق برنامجها الخاص بالأمن الغذائي، الذي بدأ في عام ١٩٩٤. ويخضع تنفيذ البرنامج الخاص للأمن الغذائي لنهج متعدد التخصصات يجري على مرحلتين: المرحلة الأولى والمرحلة الثانية. وتشمل المرحلة الأولى أربعة مكونات: التحكم في المياه، (ويشمل ذلك نظم الري الصغيرة)، وتكثيف نظم إنتاج المحاصيل (ويشمل ذلك تحسين التربة)، وتنويع نظم الإنتاج، (ويشمل ذلك الماشية ذات الدورة الإنتاجية القصيرة، ومصائد الأسماك التقليدية، والزراعة الغائية)، وتحليل طبيعة معوقات الأمن الغذائي، وإيجاد حلول لها. ويمنح البرنامج الأولوية لاحتياجات المزارعين، بمن فيهم النساء، ويقوم على شراكة عريضة القاعدة، تشمل الحكومات الأفريقية، والبلدان المانحة، والمؤسسات المالية

٨٢ - وفي مجال تحسين جودة التربة ومكافحة تدهور التربة والتصحر، تتركز الأنشطة على خصوبة التربة وإدارة مغذيات النباتات المتكاملة، وتحسين إنتاجية الأرض عن طريق حفظ التربة والمياه، والحفاظ على الرطوبة في الزراعة القائمة على الأمطار، وتكنولوجيا تقييم وإدارة مشاكل التربة المستعصية. وفي هذا الصدد، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتنظيم عدد من الحلقات الدراسية والاجتماعات الاستشارية للخبراء من أجل زيادة الوعي لدى الحكومات. كما نظمت حلقات عمل إقليمية حول فقدان إنتاجية التربة الناتج عن تأكلها، وحول استخدام نظام المعلومات المتعلقة بموارد الأراضي لكفالة الأمن الغذائي في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٨٣ - وقد استهدفت أنشطة منظمة الأغذية والزراعة مجال الأمن الغذائي ذا الأولوية، مع التركيز بوجه خاص على المرأة فيما يتصل بتدريب المرأة وتمكينها. وعالجت هذه الأنشطة محدودية إمكانيات وصول المرأة إلى مراكز عمل أفضل، وإلى التكنولوجيات، ونظم الائتمان والتسويق، ودمج شواغل المرأة في صميم برامج التنمية الزراعية. وقد صممت منظمة الأغذية والزراعة مشروعاً إقليمياً لزيادة الإنتاجية الغذائية للمرأة الريفية من خلال نقل واستخدام التكنولوجيات الزراعية المحسنة في أفريقيا، بمشاركة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وبلدان منتقاة في المنطقة. ويهدف هذا المشروع، الذي يتوقع أن يبدأ العمل في فترة ما خلال عام ٢٠٠٠، إلى زيادة الإنتاجية الزراعية للمزارعات من خلال تحديد وسائل نقل التكنولوجيا الزراعية، ونشرها، وإرسائها.

٨٤ - وقدمت منظمة الفاو المساعدة إلى عدد من البلدان الأفريقية لتدعيم قدرات نظمها القطرية للبحوث الزراعية، بما في ذلك وضع الخطط الرئيسية للبحوث وتنمية القدرة على رسم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالبحوث وتقييم عملية تطوير التكنولوجيا ونقلها. ووضعت الفاو

تحسين الإحصاءات الزراعية، والتنبؤ بالمحاصيل، والإنذار المبكر لخدمة احتياجات طائفة متنوعة من السياسات والبرامج والإغاثة في حالات الطوارئ. وتقدم منظمة الأغذية والزراعة أيضاً أعمال السكرتارية للمبادرة المشتركة بين الوكالات من أجل وضع نظم متكاملة وطنية وعالمية لتطوير نظم المعلومات في مجال الأمن الغذائي، كما تقدم المنظمة دعماً مباشراً لـ ٢٠ نظاماً وطنياً.

٨٥ - وعقدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية حلقة عمل عن "مكافحة الجفاف في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء: الاستخدام الأفضل للمعلومات المناخية"، عقدت في زيمبابوي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وكان هدف حلقة العمل هذه استخدام المعلومات الخاصة بالجفاف لدعم عملية صنع القرار على مستوى المزارعين، ومواجهة المتطلبات الأساسية لتقييم موارد المياه لمعالجة مسائل إدارة موارد المياه المستدامة.

٨٦ - وفيما يخص استخدام المياه للإنتاج الغذائي، قامت منظمة الأغذية والزراعة بأنشطة في المجالات التالية: (أ) تقديم المساعدة في تنمية قطاع المياه وسياسات إدارة الأحواض النهرية، بما في ذلك سياسة إدارة حوض نهر النيل؛ (ب) تنمية المياه وتوسيع نطاق الري، ويشمل ذلك عنصر التحكم في المياه الذي جرى تنفيذه في ١٤ بلداً أفريقياً؛ (ج) وضع قواعد بيانات عن معدات الري، وقد عقدت في هذا الصدد حلقتنا عمل خصصت لنظم الري المنخفضة التكلفة ولنقل معدات الري؛ و (د) تقييم موارد المياه الإقليمية والتخطيط لأحواض الأنهار؛ والزراعة المائية، بما في ذلك تقييم تقنيات الزراعة المائية، وتحديد أساليب تنمية المياه وإدارتها وحفظها، وإجراء استعراض تقني لها. وتتعلق هذه الأنشطة بتوصية استعراض منتصف المدة بتعزيز الإنتاجية الزراعية، وزيادة الإنتاج الغذائي، ودعم إيرادات الصادرات، وتنمية الاقتصادات الريفية من أجل زيادة الدخل.

٨٧ - وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار برنامجها الفرعي المعنون "تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة"، مع شركاء آخرين في ميدان التنمية لتنظيم عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات التي تهدف إلى توعية راسمي السياسات في أفريقيا بضرورة معالجة النواحي السكانية والزراعية والبيئية المترابطة لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وأسهمت الأنشطة التي قامت بها اللجنة في هذا المجال بزيادة الوعي وبإخضاع المعالجة الكلية والشاملة لهذه المسائل والشواغل المترابطة لمزيد من المناقشة في معرض التخطيط الإنمائي.

٨٨ - ورغم هذه الجهود، يظل نمو الزراعة والانتاج الغذائي في أفريقيا دون المستوى المطلوب قياساً بإمكانيات هذا القطاع والاحتياجات الغذائية للعديد من البلدان الأفريقية. كما أن تنوع الإنتاج الغذائي لم يمسز بالسرعة المطلوبة لتمكين البلدان الأفريقية من زيادة صادراتها من المنتجات غير التقليدية. ومن الأسباب الرئيسية لسوء أداء قطاع الزراعة في أفريقيا عدم حصول ثورة خضراء، بما في ذلك التركيز على البحوث التي تتناول الأنواع العالية المردود وتطوير تكنولوجيات لمقاومة الجفاف تكون قليلة المخاطر وضئيلة التكلفة في الوقت نفسه ولا تتطلب العديد من المدخلات الخارجية. وما زال ضعف القدرة على إجراء البحوث، وقلة الاستثمارات في الهياكل الأساسية، ومحدودية إمكانيات وصول المزارعين، وخاصة مزارعي الكفاف، إلى المؤسسات الإنمائية التي توفر القروض والمدخلات وخدمات الإرشاد الزراعي وخدمات التسويق وخدمات الإعلام المتصلة بها، تؤثر بشكل سلبي على الانتاجية الزراعية في العديد من البلدان الأفريقية. ويُعتبر تطوير هذه المؤسسات بالتزامن مع الإصلاح الزراعي في بعض البلدان الأفريقية خطوة حاسمة لزيادة الانتاجية الزراعية وتعزيز الأمن الزراعي.

أيضاً أساليب أفضل لتحديد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن الفقر وتقييم العوامل التي تمنعهم من تحسين حالتهم

٨٥ - واستثمر برنامج الأغذية العالمي حوالي ٤١,٣ مليون دولار عام ١٩٩٨ وحوالي ٤٦,٥ مليون دولار عام ١٩٩٩ (أو تقريباً ٥٠ في المائة من نفقاته التشغيلية) لتمويل تنمية الزراعة وتدعيم الأمن الغذائي والهياكل الأساسية الريفية في أفريقيا عن طريق أنشطة الغذاء مقابل العمل أو الغذاء مقابل التدريب. وعلاوة على ذلك، تتضمن عمليات الإغاثة وتحقيق الانتعاش التي يقوم بها البرنامج على المدى الطويل مكونات التأهيل والبنى المجتمعية كالطرقات وتجهيزات الري الصغيرة. وتسهم مرافق التخزين أيضاً في تحسين سبل كسب الرزق للفئات المستهدفة، أي الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وفي عام ١٩٩٩، استفاد ٣,٧ ملايين شخص مباشرة من الأنشطة الإنمائية المدعومة من البرنامج.

٨٦ - ويتعاون برنامج الأغذية العالمي تعاوناً وثيقاً مع نظرائه في البلدان الأفريقية لتحسين آليات الإنذار المبكر والاستجابة لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية. وقد أنشأ وحدات لتحليل مواطن الضعف ورسم الخرائط في المكاتب الإقليمية والقطرية في أفريقيا تساعد على تحديد السكان المستضعفين والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويشمل ذلك تحليل أسباب وضعهم المستضعف. وتقوم الوحدات بدور هام في تسيير أنشطة البرنامج وتوجيه المساعدات الغذائية إلى الفئات الأكثر ضعفاً والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وفي عام ١٩٩٩، استفاد ما يقارب ١٩,٨ مليون نسمة من المعونة الغذائية التي قدمها البرنامج في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وغالبيتهم من ضحايا حالات الطوارئ ومنها الصراعات.

حاء - البيئة والتنمية:

بالغابات لإقامة شراكات إقليمية تعاونية. وتتمثل المسؤولية الرئيسية في هذا المجال في كفاءة استجابة فعّالة لبرنامج العمل العالمي في مجال الغابات في إطار المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

٩٠ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بدور حاسم في تدعيم القدرة التفاوضية لأفريقيا من خلال دعم الاجتماعات التحضيرية الأفريقية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي^(٧) واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغيير المناخ^(٨) واتفاقية مكافحة التصحر. وفي عام ١٩٩٩، عقد المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة دورة استثنائية في إطار أعمال مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر. وقُدّم الدعم إلى ٤٣ بلداً أفريقياً لتنفيذ برامجها القطرية في إطار بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون عن طريق موظفي شبكة المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.

٩١ - وأسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في عدد من الأنشطة المشتركة، بما فيها استعراض الأوضاع والاتجاهات البيئية والانداز المبكر والأمن البيئي. وقُدّم الدعم إلى البلدان الأفريقية عن طريق برنامج الانتاج الأكثر نظافة الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة/اليونيدو لتشجيع القيام بأنشطة صناعية أكثر نظافة وأمنًا. وباشرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ١٩٩٨ تنفيذ عملية تنشيط شاملة لاتفاقية نيروبي لحماية وإدارة وتنمية المناطق البحرية والساحلية في شرق أفريقيا واتفاقية أبيدجان للتعاون في حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية في وسط وغرب أفريقيا. وواصل برنامج البيئة تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية لتعزيز تشريعها البيئية القطرية. وعُقدت منذ شهر أيار/مايو ١٩٩٩ سبع حلقات عمل شارك فيها أكثر من ٢٠٠ شخص يمثلون الحكومات والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص.

خُلص استعراض منتصف المدة إلى أنه يتعين لتشجيع التنمية المستدامة وتحقيقها وللتقليل إلى أدنى حد ممكن من التدهور البيئي في أفريقيا، اتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة مشكلة الفقر بوصفها أحد الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي؛ ووضع استراتيجيات واتخاذ تدابير لتنفيذ اتفاقية باماكو لحظر استيراد جميع أشكال النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها داخل أفريقيا لعام ١٩٩١، وإلى اعتماد تدابير للتنفيذ الفعّال لجميع المبادرات المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وما يتصل بها من قضايا. ودعا الاستعراض أيضاً إلى إسراع جميع البلدان بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا (A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني)، بما يكفل تنفيذها الفعلي. وعلاوة على ذلك، يتعين تعبئة موارد مالية وفيرة لدعم تنفيذ مختلف المبادرات المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك اتفاقية مكافحة التصحر، فضلاً عن اتخاذ تدابير لتنفيذ برامج العمل القطرية والإقليمية تنفيذاً فعّالاً وفقاً للبرامج التي نصّت عليها هذه الاتفاقية.

٨٩ - وفي إطار الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ هذه التوصيات، قدّم دعماً هاماً لإعادة توجيه المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بحيث يتحول إلى آلية للتعاون الإقليمي. واعتمدت الدورة الثامنة التي عقدها هذا المؤتمر في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠ إعلان أبوجا الذي جسّد الاتفاق المتعلق بالتغيرات السياسية والمؤسسية اللازمة لتعزيز دور المؤتمر بشكل هام وجعله أداة فعّالة لمعالجة الشواغل البيئية في القارة الأفريقية. وطلبت الدورة الثامنة للمؤتمر من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينشئ منتدى أفريقيا يعنى

ديفوار ونيجيريا وبُذلت في إطاره جهود هامة لزيادة الوعي لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٩٥ - وفي عام ١٩٩٩، ركزت الأنشطة التي قامت بها منظمة اليونيدو على تقديم الدعم إلى العملية الحكومية الدولية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأنجزت اليونيدو المرحلة الأولى من برنامج إقليمي للصناعة الأفريقية يشمل ستة بلدان هي زامبيا وزمبابوي والسنغال وغانا وكينيا ونيجيريا. وظلت أفريقيا تحظى بوصفها ثاني أكبر مستهلك لميثيل البروميد، باهتمام خاص في أنشطة اليونيدو ففي عام ١٩٩٩، نُفذت مشاريع للبيان العملي عن بدائل ميثيل البروميد غير الضارة بطبقة الأوزون في بوتسوانا وتونس وزمبابوي والكاميرون وكينيا والمغرب. ويجري حالياً في منطقة أفريقيا تنفيذ ٤١ مشروعاً لإيقاف استخدام المواد الرذاذية وسوائل التبريد والمواد الرغوية والمذيبات على مراحل.

طاء - البعد الإنساني

١ - التعليم

أوصى استعراض منتصف المدة بأن تسعى البلدان الأفريقية إلى زيادة المخصصات من الموارد في مجال زيادة فرص الحصول على التعليم الأساسي، ولا سيما البنات، وتحسين نوعية التعليم؛ وتعزيز القدرات العلمية والتقنية. ولهذا الغرض، يتعين على المجتمع الدولي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كل في مجال اختصاصه، دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لبناء قدراتها في ميدان تنمية الموارد البشرية.

٩٦ - ولهذا الغاية، اتخذت اليونيسكو، وهي الوكالة المتخصصة المكلفة في جملة أمور بالنهوض بالتعليم، تدابير للمساعدة على تنفيذ البيان الذي اعتمده المؤتمر السابع لوزراء التعليم الأفارقة بشأن تعميم التعليم الأساسي على

٩٢ - ورصد مكتب التنسيق في مرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الأموال لمشاريع في عدة بلدان أفريقية في المناطق التي يعمل فيها المرفق. وقدم البرنامج الدعم أيضاً للصحافيين الأفارقة لتيسير تقاريرهم الصحفية الدقيقة عن البيئة. ونظّم عدداً من الأنشطة في أفريقيا لدفع القضايا البيئية قدماً؛ فقد عُقد مثلاً في شهر أيار/مايو ١٩٩٩ اجتماع استشاري إقليمي بشأن الحد من الكوارث وإدارتها في أفريقيا. وبالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد المغرب العربي)، نظّم برنامج البيئة عام ١٩٩٩ حلقات عمل عن الطاقة والغابات في أفريقيا (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) وعن تشجيع الأنشطة المتعلقة بإدارة المناطق الساحلية (في إطار اتحاد المغرب العربي).

٩٣ - وتعاونت منظمة اليونيسكو مع عدد من البلدان الأفريقية عن طريق لجان برنامجها المعنون "الإنسان والمحيط الحيوي" لإعداد مشروع يتعلّق بحفظ التنوع البيولوجي وتنميته المستدامة في المناطق الأفريقية القاحلة وشبه القاحلة استناداً إلى محميات المحيط الحيوي الموجودة. وعُرض هذا المشروع، الذي يُفترض أن تستمر مرحلته التمهيدية سنة واحدة وأن يستغرق تنفيذه بالكامل ثلاث سنوات في نهاية عام ١٩٩٧ على صندوق البيئة العالمية لتمويله.

٩٤ - وتقدّم منظمة اليونيدو إقراراً منها بأن الصناعة هي الملوث الرئيسي المعروف للبيئة، ست خدمات مختلفة لإدارة البيئة: السياسة البيئية، واتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها^(٩)، وكفاءة استخدام الطاقة وتنمية الطاقة الريفية، والإنتاج الأكثر نظافة، ومكافحة التلوث وإدارة النفايات، وبروتوكول مونتريال. وفي عام ١٩٩٩، أُنجز أول مشروع تنفذه اليونيدو ويموّله مرفق البيئة العالمية لمكافحة تلوث المياه وحفظ التنوع البيولوجي للمياه في خليج غينيا. وشمل هذا المشروع بنن وتوغو وغانا والكاميرون وكوت

ويهدف هذا البرنامج إلى توفير فرص أكثر تكافؤاً للحصول على تعليم ذي نوعية أعلى.

٩٩ - ووافق مجلس البنك الدولي في شباط/فبراير ١٩٩٩ على البرنامج الاستراتيجي لقطاع التعليم في موزامبيق ويبلغ مجموع تكلفته ٢,٧١٧ مليون دولار، يمول البنك الدولي ٧١ مليون دولار منها. ويهدف البرنامج إلى توفير التعليم الأساسي للجميع بحلول عام ٢٠١٠. ويُتوقع أن ينتهي الإعداد لتمويل برامج لتنمية قطاع التعليم في خمسة بلدان أفريقية أخرى من مصادر خارجية بنهاية عام ٢٠٠٠. ويهدف البرنامج إلى توفير التعليم الابتدائي للجميع وتحسين نوعية التعليم عن طريق برامج رفع مستوى المدرّسين وتوفير المزيد من الكتب المدرسية والمواد التعليمية والتعلمية ذات الصلة. ودَعَمَ المرحلة التحضيرية لهذا المشروع البرنامج المشترك بين الصندوق الاستئماني النرويجي للتعليم والحكومات الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة لتوفير التعليم للجميع (٢٠٠٠-٢٠٠٤).

١٠٠ - وعلى نفس المنوال، اشتركت هيئات تابعة للأمم المتحدة (اليونسكو والبرنامج الإنمائي والفاو وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف واليونيدو ومنظمة الصحة العالمية) في مدغشقر، في الالتزام بمبلغ ٢٥ مليون دولار لدعم الحكومة في وضع برنامج يرمي إلى توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال في البلد. ويهدف هذا البرنامج الخمسي (٢٠٠٠-٢٠٠٤) إلى تغطية تسعة عناصر، بما في ذلك زيادة فرص الحصول على التعليم، وتنمية المهارات التقنية والمهنية، وبناء القدرة المحلية على تنمية وتوفير التعليم الأساسي ومواد التعلم والتدريب. وتنفّذ اليونسكو ثلاثة مشاريع في بلدان غرب أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية ترمي إلى تدعيم القدرات القطرية والإقليمية في مجالات البحوث والتدريب والأنشطة البرنامجية.

جميع الأطفال الأفارقة وتحسينه. وفي هذا الصدد، أنشئت أمانة في مكتب اليونسكو في بريتوريا بجنوب أفريقيا لمساعدة اللجنة الحكومية الدولية على متابعة توصيات المؤتمر.

٩٧ - وبشكل أكثر تحديداً، تعمل اليونسكو بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي على تقديم الدعم إلى حكومة بوركينافاسو لوضع خطة عشرية لتوفير التعليم الأساسي للجميع (١٩٩٨-٢٠٠٧). كما قامت اليونسكو بالاشتراك مع البنك الدولي والبرنامج الإنمائي بتقديم المساعدة في عام ١٩٩٨ إلى حكومة السنغال لإعداد برنامج عشري للتعليم الأساسي. وباشرت اليونسكو بالاشتراك مع البنك الدولي بتنفيذ برنامج لتحسين إمكانيات التعلّم في المرحلة الابتدائية في المناطق الريفية الواقعة في ستة بلدان أفريقية.

٩٨ - ووضعت اليونسكو بالتعاون مع اليونيسيف والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي، استراتيجية لدعم التعليم الأساسي في ١٦ بلداً أفريقياً تنخفض فيها معدلات الالتحاق بالمدارس. وهي تهدف إلى زيادة فرص الحصول على التعليم وتحسين نوعيته، مع التركيز بشكل خاص على تعليم البنات. وتتقدم هذه الشراكة بخطى حثيثة. ويدعم البنك الدولي برامج تنمية قطاع التعليم في ١٥ بلداً أفريقياً. فعلى سبيل المثال، وضعت إثيوبيا وموزامبيق برامج استثمار قطاعية بدعم من البنك الدولي واليونسكو. ويهدف البرنامج في إثيوبيا إلى زيادة فرص الحصول على التعليم، وخاصة في المرحلة الابتدائية، وتحسين نوعية التعليم الأساسي وزيادة فرص حصول البنات على التعليم. ويُتوقع أن يؤدي البرنامج إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس وتوفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى البرنامجين الرئيسيين لتنمية قطاع التعليم، وافق مجلس البنك الدولي في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠ على برنامج ثالث للسنغال،

١٠٤ - وبالرغم من عدد الأنشطة التي نفذتها منظومة الأمم المتحدة والبلدان الأفريقية ومجموعة المانحين الدوليين، فإن تديني معدل التسجيل في المدارس الابتدائية (٧٦,٨ في المائة في عام ١٩٩٧)، وتزايد عدد الأطفال البالغين سن الدراسة يعني أن البلدان الأفريقية تواجه صعوبات في الحفاظ على مستويات التسجيل. ولا تزال نسبة الأطفال البالغين سن الدراسة غير المسجلين مرتفعة في حين أن نسبة الالتحاق بالمدارس بالنسبة للفتيات لا تزال متدنية في عدد كبير من البلدان الأفريقية، بالرغم من الجهود المبذولة لمواجهة هذه المشكلة. وقد أحرز قدر من التحسن في مستويات التسجيل بالمدارس الابتدائية في أواخر التسعينات، لكن لم يتيسر تحقيق المعدلات التي سجلت في عقد الثمانينات. ولا تزال أفريقيا متخلفة عن المناطق النامية الأخرى وكذا عن البلدان المتقدمة النمو من حيث نسب التسجيل في جميع مستويات التعليم.

١٠٥ - وتؤدي نسبة التسجيل المتدنية إلى تفويض النمو الاقتصادي حيث أنه لن يتيسر لأي بلد لا تتجاوز فيه نسبة تعليم الكبار ٥٠ في المائة أن يتمتع بنمو اقتصادي مستدام. وفي عام ١٩٩٧ كانت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ٥٨,٢ في المائة مقابل ٨٤,٨ في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي و ٩٨ في المائة في المناطق الأكثر تقدماً. وبالمثل، فإن من الواضح أن نسب التسجيل في مستويات التعليم الثانوي والعالي في عام ١٩٩٧ وبالغية ٢٦,٢ في المائة و ٣,٩ في المائة تباعاً لا تكفي لرفع تحديات القرن الجديد الذي يتميز بمجتمعات قائمة على المعرفة وباقتصاد يعتمد على المعلومات، هذا بالرغم من التحسن الذي عرفته تلك النسب مقارنة بالنسب المسجلة سنة ١٩٩٠.

١٠٦ - وهناك أيضاً حاجة إلى بناء قدرات كافية مدربة على نحو جيد في المجالين العلمي والتكنولوجي عن طريق برامج تعليمية وبحثية مناسبة. وبوسع البلدان الأفريقية أن

١٠١ - وفي إطار عملها المتعلق ببناء قدرات الموارد البشرية، نظّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شباط/فبراير ٢٠٠٠ مؤتمراً إقليمياً عن هجرة الأدمغة وبناء القدرات في أفريقيا. وكان الهدف منه تحليل العوامل التي تسهم في هجرة أعداد كبيرة من الأفراد المدربين والمؤهلين من القارة الأفريقية، واقتراح تدابير تؤدي إلى عكس هذا الاتجاه.

١٠٢ - وسُجل تقدّم ملحوظ في معدلات التحاق البنات بالمدارس خلال السنوات القليلة الماضية في عدة بلدان أفريقية، بما فيها إثيوبيا وإريتريا وتشاد. وموّل البنك الدولي وشركاء آخرون برامج لتوعية المدرّسين بالقضايا الجنسانية، وأسهمت هذه البرامج في مكافحة التحيز الجنساني في المدرسة. ويجري أيضاً تناول القضايا الجنسانية في برامج الالتحاق القطاعية والنهج الشاملة للقطاع في بعض البلدان الأفريقية. غير أن استمرار الاهتمام بهذه العملية الطويلة الأمد يظل تحدياً قائماً نظراً لصعوبة الحصول على الأموال لمواصلة بذل الجهود الجارية، لا سيما وأن بعض البلدان الأفريقية أقرت بأهمية تعليم البنات والالتزام به.

١٠٣ - وفي مجال تعليم الكبار باشر البنك الدولي، في سياق المبادرة الخاصة، برنامجاً يرمي إلى زيادة دعم تعليم الكبار في البلدان الأفريقية. ومول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً بحوالي مليون دولار لزيادة معدلات التعلم للنساء والفتيات في غامبيا. ويتمثل الهدف من هذا البرنامج في زيادة فرص حصول المرأة على التعليم النظامي. بما في ذلك تحسين محو الأمية الوظيفي لتمكينها من المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل. ورصدت موارد لليونسيف، عن طريق مرفق التنمية التابع للبنك الدولي، من أجل بناء القدرات المحلية في مجال الإحصاءات التعليمية. وتعطى الأولوية لدى رصد هذه الموارد للبلدان التي يقل فيها عدد الأطفال المسجلين بالمدارس.

٢ - الصحة:

أوصى استعراض منتصف المدة بأن تعمل البلدان الأفريقية على زيادة فرص الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية وتحسين كفاءتها. كما أوصى بأن تدعم البلدان الأفريقية بنشاط الجهود الرامية إلى تكثيف حملة مكافحة الملاريا وبأن تواصل مواجهة آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واتخاذ تدابير فعالة لمقاومتها. وذلك بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٠٨ - واستجابة للتوصية الخاصة بتحسين كفاءة الرعاية الصحية الأولية أيد المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في أفريقيا، خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ إعداد استراتيجية وإطار عمل إقليميين لتنمية الموارد البشرية للأغراض الصحية. وفي هذا الصدد وضعت مبادئ توجيهية لإعداد مناهج دراسية مصممة للممرضات والقابلات. ويقدر أن الملاريا تقتل ما يزيد عن مليون شخص سنويا في أفريقيا معظمهم من الأطفال. وفي تحليل لآثار الملاريا في ٢٧ بلدا أفريقيا في الفترة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٩٠ بينت دراسة أجراها مركز جامعة هارفرد للتنمية الدولية ومدرسة الصحة والطب الاستوائي في لندن أن هذا المرض يقلص معدل النمو الاقتصادي لتلك الاقتصادات بـ ١ نقطة مئوية في السنة. وتشير الدراسة إلى أنه بوسع البلدان المتقدمة النمو أن تحد كثيرا من انتشار ذلك المرض عن طريق توفير موارد بقيمة ١ بليون دولار في السنة لمكافحة الملاريا في البلدان الأفريقية التي يتفشى فيها.

١٠٩ - واشتركت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في مباشرة حملة عالمية "للحد من الإصابات بالملاريا" ترمي إلى تقليص معدل الوفيات بين الأطفال نتيجة للملاريا بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وتستأثر أفريقيا بـ ٢٧ من بين مشاريع مكافحة الملاريا الراهنة وعددها ٣٣ مشروعا. ومنذ

تستفيد من شركائها الإنمائيين استنادا إلى التوصيات المحددة المقدمة في "البرنامج العلمي: إطار للعمل" الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالعلوم: "تسخير العلم من أجل القرن الحادي والعشرين: التزام جديد" الذي عقد في بودابست، هنغاريا من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٩. وقد أكد إطار العمل المعنون: "التعليم للجميع: الوفاء بالالتزامات الجماعية" الذي اعتمده في داكار المنتدى العالمي للتعليم المنعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الحاجة إلى الالتزام الجماعي بالعمل عن طريق إقامة شراكات ذات قاعدة واسعة فيما بين الحكومات وسائر الشركاء بغرض تحقيق غايات وأهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. كما تشكل مسألة تدهور نوعية التعليم مصدر قلق حسبما يتبين من ارتفاع معدلات الرسوب ومعدلات التوقف عن الدراسة أو التسرب من المدارس على مستوى التعليم الابتدائي. فهذه الحالات تمثل تكلفة عالية في مجال التعليم.

١٠٧ - وهناك عدة عوامل تساهم في هذا الوضع، منها عدم كفاية الموارد - المالية وكذا عدم كفاية مرافق التعليم والتدريس - وقلة المقاعد في المدارس وذلك في حضم تزايد الأطفال البالغين سن المدرسة. ويبين تدني مستوى الإنجازات التعليمية للسكان في أفريقيا أن هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة في جميع تلك المجالات، بما في ذلك تحسين وتوسيع نطاق وصول الفتيات والنساء للتعليم وتحسين القدرة المؤسسية للبلدان الأفريقية على توفير تعليم رفيع الجودة وكذلك تحسين صلاحية وملاءمة التعليم لرفع التحديات الناشئة عن القرن الحادي والعشرين الذي يتسم بالطفرة المعرفية وتكنولوجيا المعلومات. وتزيد هجرة الأدمغة ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من محدودية قاعدة الموارد البشرية لعدد كبير من البلدان الأفريقية وقدراتها.

١١٢ - وما فتئت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي تعمل معا من أجل الحد من وفيات الأمهات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا في أفريقيا، وكذلك بختان الإناث. ودعمت اليونيسيف طائفة واسعة من البرامج الميدانية وتدابير وضع السياسات الإنمائية بما في ذلك نظم لامركزية لرصد وفيات الأمهات وتحسين تغذية الأمهات وإنشاء نظم مجتمعية للاتصالات والنقل لضمان الوصول إلى الرعاية التوليدية الاستعجالية. وفي عام ١٩٩٩ رصدت اليونيسيف حوالي ١٤ مليون دولار من موارد صندوقها العامة للتعجيل بتنفيذ البرامج المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والتحصين بما في ذلك استئصال شلل الأطفال. وبوصفها أكبر مشتر للقاحات شلل الأطفال، أدت اليونيسيف دورا رائدا في القضاء على شلل الأطفال الذي لم يعد موجودا إلا في ٢٢ بلدا أفريقيا.

١١٣ - وتعاونت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في تنفيذ برنامج للتحصين الغرض منه الحد كثيرا من معدلات وفيات الرضع والأطفال. وأصبحت اللقاحات المضادة للتهاب الكبد باء والتزلة الترفية من نوع "ب" متاحة الآن كما ستتوافر لقاحات أخرى عما قريب في الأسواق في أفريقيا. وتحقق الأيام الوطنية للتحصين التي تنظم في ٣٣ بلدا أفريقيا نسبة تغطية تصل إلى ٨٠ في المائة على الأقل. وأنشئت شبكة إقليمية من مختبرات شلل الأطفال تتكون من ثلاثة مختبرات مرجعية إقليمية و ١٢ مختبرا وطنيا أو مشتركا بين البلدان. وأعدت خطط لاستصلاح سلسلة التبريد في ١٣ بلدا كما وفر التدريب في مجال إدارة الإمدادات وسلسلة التبريد لـ ١٢ من مدراء السوقيات الوطنيين ينتمون إلى ٢١ بلدا. كما أيدت منظمة الصحة العالمية تنفيذ الاستراتيجية القصيرة الأجل للعلاج القائم على المراقبة المباشرة والخاصة

إعادة تنشيط حملة الحد من الإصابات بالملاريا في عام ١٩٩٨، اضطلعت منظمة الصحة العالمية بأنشطة تتعلق بالوقاية من هذا المرض ومكافحته. وتشمل هذه الأنشطة تعزيز عملية التخطيط لأنشطة مكافحة الملاريا وتنفيذها ورصدها وتقييمها في ٢٥ بلدا أفريقيا، بما في ذلك إقامة مواقع للرصد وإعداد عقاقير فعالة مضادة للملاريا؛ وتشجيع استخدام مواد معالجة بمبيدات الحشرات على نطاق واسع.

١١٠ - ودعمت منظمة الصحة العالمية البلدان الأفريقية في وضع خطط عمل لمكافحة داء السل وشلل الأطفال عن طريق التحصين. وأعدت المنظمة مشروع بروتوكول في مجال الصحة لمعاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (A/46/651، المرفق) وبروتوكول العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

١١١ - وخلال الفترة المستعرضة قدم البنك الدولي المساعدة للبلدان الأفريقية على إعداد وتنفيذ إصلاحات في قطاع الصحة مع التركيز على الأمراض الرئيسية مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكذلك على وضع استراتيجيات للمساعدة أكثر تركيزا في مجالات من قبيل الصحة الإنجابية والمستحضرات الصيدلانية واللقاحات. وفي إطار الجهود الرامية إلى تبادل الخبرات مع الأفرقة القطرية بشأن الإصلاحات في ميدان الصحة وبخصوص البرامج القطاعية، عقد في بنن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أول اجتماع مشترك بين الأقطار بشأن الصحة نظمه كل من البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو. وتمخض هذا الاجتماع عن صياغة خطة تعتبر أساسية لنجاح الإصلاح في المجال الصحي بالبلدان الأفريقية.

والعلاج المتصلين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بتكلفة منخفضة في البلدان النامية. واستطاع صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يحصل على مبلغ ٥٧ مليون دولار من مؤسسة بيل وميليندا غيتس (Bill and Melinda Gates) (غيتس هو مؤسس شركة مايكروسوفت) للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته في أوساط الشباب في بوتسوانا وغانا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وتنفذ منظمة الأغذية والزراعة في الوقت الراهن مشروعاً بمعية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك دعماً لدراسة ستُجرى بشأن آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على خدمات الإرشاد الزراعي والعمليات الميدانية في بلدين من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

١١٦ - وعلاوة على أنشطة وكالات الأمم المتحدة تجدر الإشارة إلى الجهود التي يبذلها أعضاء رفيعو المستوى في تحالف العمدة ورؤساء البلديات الأفريقيين، بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا، حيث زاروا الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لالتماس دعم واسع النطاق من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا. وأبرز المؤتمر الدولي الثالث عشر المعني بالإيدز الذي انعقد في جنوب أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠٠، مجدداً، الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة للتصدي لهذا الوباء الذي يدمر البلدان الأفريقية. ويرمي منتدى التنمية في أفريقيا - في اجتماعه الثاني المعني بالإيدز والذي تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيمه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى تحديد إجراءات عملية تتخذها الحكومات الأفريقية وشركاؤها الإنمائيون لمكافحة هذا الوباء في أفريقيا.

١١٧ - وتهدد التحديات التي يطرحها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما تحقق من مكاسب نحو تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ويتناول

بدء السل وخطط عمل لإنشاء مختبرات تعنى ببدء السل ومراقبة وضمان نوعيتها في عدد كبير من البلدان الأفريقية.

١١٤ - وتحولت مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا إلى أولوية عليا بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة. ففي أيار/مايو ٢٠٠٠ بدأت مبادرة كبيرة عرفت باسم الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا. ويشارك فيها، تحت قيادة الحكومات الأفريقية، منظومة الأمم المتحدة والحكومات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأعد في إطار هذا الائتلاف برنامج عمل مشترك، كما أن عدداً من المبادرات المتخذة على المستوى القطري أعطت دفعا للعمل التعاوني. ويكمن هدف الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا في تقليص انتشار هذا الوباء والحد كثيراً من آثاره من حيث المعاناة البشرية. وبهذا الخصوص جرى الاتفاق على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان وصول ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة) في البلدان الـ ٢٤ الأكثر تأثراً في أفريقيا إلى المعلومات والمهارات اللازمة للحد من تعرضهم للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وكفالة تقليص الإصابات بهذا الفيروس ضمن هذه الفئة بنسبة ٢٥ في المائة، وذلك بحلول عام ٢٠٠٥.

١١٥ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على تكتيف الدعم التقني الذي يقدمه إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته في أفريقيا. ويتزايد التعاون في البحث عن لقاح مضاد للإيدز بفضل المبادرة الجديدة التي اتخذتها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك والتي ترمي إلى تشجيع وضع هذا اللقاح. وبادر برنامج الأمم المتحدة المشترك، في أيار/مايو ٢٠٠٠، حواراً جديداً بين شركات خمس للمستحضرات الصيدلانية ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة بغرض استكشاف السبل الكفيلة بتعجيل وتحسين توفير الرعاية

السكانية والإنمائية، والبرامج الدعائية. والهدف من برنامج المساعدة التقنية هو بناء القدرة الوطنية والمساهمة في استدامة برامج السكان الوطنية.

الفرع ثالثا من هذا التقرير هذه المسألة بمزيد من التفصيل بوصفها قضية إنمائية حاسمة.

٣ - السكان

أوصى استعراض منتصف المدة بأن تدمج البلدان الأفريقية سياساتها السكانية في برامجها الإنمائية الوطنية وتكفل توافر خدمات الصحة الإنجابية وتعزيزها.

١٢١ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء الآخرون بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف الخدمات الصحية الإنجابية الطارئة إلى النازحين في موزامبيق وإريتريا وإثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وكينيا. ونظم صندوق الأمم المتحدة للسكان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ اجتماعا استشاريا حول تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، بمشاركة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وغير ذلك من وكالات الأمم المتحدة. وأدى ذلك إلى تحسين مشاركة الصندوق في الشؤون الإنسانية في حالات الطوارئ.

١١٨ - يتواصل إحراز التقدم في إدماج عنصر السكان في السياسات والخطط والبرامج الإنمائية في أفريقيا. ويعود ذلك إلى الوعي المتزايد بالمسائل السكانية لدى القيادات؛ والمشاركة الأكبر للحكومات والمجتمعات المحلية في رسم وتنفيذ الأنشطة السكانية ومن ثم تعزيز الملكية؛ وزيادة الخبرة المتاحة على الصعيد القطري لتنفيذ البرامج السكانية.

١٢٢ - ويتولى صندوق الأمم المتحدة للسكان تسهيل ومساندة تخطيط عمليات تعداد السكان وإجرائها وتحليلها ونشرها في ٢٦ بلدا أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون الصندوق مع شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في التحضير لمبادرة تعداد السكان لعام ٢٠٠٠ من أجل تنسيق عمليات تعداد السكان في ١٤ دولة من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. والهدف هو تعزيز قدرات الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمع البيانات وتجهيزها ونشرها.

١١٩ - وتتزايد المشاركة الناجحة للذكور في الخدمات الصحية الإنجابية في كثير من البلدان الأفريقية، بما في ذلك أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغانا، وناميبيا. وأصبح الزعماء الدينيون حلفاء مهمين ويؤدون دورا هاما كدعاة لتنفيذ برامج الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، وأنشطة الصحة التناسلية في البلدان الأفريقية. واعتمد ٢٢ بلدا بصورة رسمية سياسات سكانية وهناك بلدان أخرى في طريقها إلى اعتماد سياسات. وإن أكثر من ١٥ بلدا في سبيلهم إلى صياغة أو استعراض سياساتها السكانية الوطنية لإدماج التوصيات الواردة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وغير ذلك من المؤتمرات الدولية ذات الصلة.

١٢٣ - وتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المساعدة التقنية إلى البلدان في أفريقيا في مجالات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، والاستراتيجيات

١٢٠ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المساعدة التقنية إلى البلدان في أفريقيا في مجالات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، والاستراتيجيات

المأمونة، ولا تتجاوز نسبة الذين لديهم مرافق صحية ٣٧ في المائة مقارنة بـ ٨٤ في المائة في شرق آسيا و ٦٩ في المائة في منطقة المحيط الهادئ. وكان إحراز التقدم في مجال توفير هذه الخدمات الأساسية بطيئا بسبب الافتقار إلى الموارد المالية وصعوبات الوصول إلى المناطق الريفية من أفريقيا. واضطلعت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بعدد من البرامج والأنشطة خلال الفترة المستعرضة، ودعمت الوكالات المانحة هذه الأنشطة لتعزيز الحصول على مياه الشرب المأمونة وتوزيعها.

١٢٧ - ويتعاون الفريق العامل المعني بالمياه برئاسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع ١٠ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويستعمل الفريق كقناة رئيسية لتعزيز الشراكة في هذا المجال. ويركز على تنفيذ استراتيجية المياه في منطقة أفريقيا على الصعيد القطري من خلال الشراكات المترابطة. وحدد الفريق المعني بالمياه أربعة بلدان (إثيوبيا وأوغندا، ومالي، وموزامبيق) وحوض نهر زامبيزي لإجراء دراسة رائدة تركز على نهج متكامل لإدارة المياه. وشرع الفريق العامل المعني بالمياه في أبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بمبادرة المياه والمرافق الصحية في أفريقيا.

١٢٨ - وبدأت منظمة الأمم المتحدة للأرصاد الجوية بدعم من البنك الدولي والجماعة الأوروبية وفرنسا برنامجا عالميا لرصد الدورة الهيدرولوجية، يرمي إلى التشجيع على القيام بأنشطة تقدير الموارد المائية وبناء القدرات، وتعزيز التعاون على نطاق حوض النهر والتعاون الإقليمي والدولي في ميدان الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وفي إطار النظام العالمي لمراقبة الدورة الهيدرولوجية، يجري في الوقت الراهن تنفيذ مشروعين: أحدهما في منطقة البحر الأبيض المتوسط بمشاركة ثلاثة بلدان أفريقية والآخر في منطقة الجنوب الأفريقي بمشاركة ١١ بلدا.

٢٢ بلدا أفريقيا. وكان موضوع "الصحة الإنجابية للمراهقين من الشباب في أفريقيا" هو موضوع اجتماع شبكة الوزيرات الأفريقيات والبرلمانيات الذي يرى تنظيمه في ويندهوك بناميبيا في تموز/يوليه بالتعاون مع حكومة ناميبيا.

١٢٤ - وطور صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامجا حاسوبيا نموذجيا في مجال السكان والبيئة والتنمية والزراعة يرمي إلى زيادة وعي واضعي السياسات الأفريقيين ومخططيها بترابط هذه المسائل وتعزيز فهم العلاقة بين الصحة الإنجابية للنساء والأمن الغذائي في الأسر المعيشية. وجرى نشر هذا النموذج بنجاح في أفريقيا.

١٢٥ - وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال أفريقيا تعاني من مشاكل متفشية فيما يتعلق بإدماج عنصر السكان بصورة فعالة في السياسات الإنمائية. وتعد مشاكل مثل محدودية التغطية تقدم الخدمات في مجال الصحة الإنجابية، وعدم كفاية عدد المدربين في مجال الصحة الإنجابية، وكثرة تنقل الموظفين، من المشاكل الأكثر تفشيا. ومن شأن هذه المشاكل أن تسبب تباطؤ في الاندفاع نحو تنفيذ برامج السكان على الصعيد القطري.

٤ - المياه والمرافق الصحية

١٢٦ - المياه جزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك المياه اللازمة للأسر المعيشية، والزراعة، والصناعة، وتوليد الطاقة الكهربائية، ومصائد الأسماك في البحيرات الداخلية، والنقل في المياه الداخلية، والمرافق الصحية. وقد تدهورت حالة الهياكل الأساسية للمرافق الحيوية مثل المياه والإصحاح في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وفي عام ١٩٩٥، كان حوالي ٤٥ في المائة من السكان في أفريقيا يحصلون على المياه

وغانا، وكوت ديفوار، وكينيا. ويركز البرنامج على الحصول على المياه العذبة، والأمن المائي للأسر المعيشية، وتقدير المياه العذبة.

١٣٢ - وعلى الرغم من الأنشطة التي يقوم بها الفريق العامل المعني بالمياه، لا يزال يتعين تحقيق تقدم رئيسي ومستدام في هذا المجال من حيث البرامج الملموسة. ومن أجل إعادة إنعاش الالتزامات وتجديدها في هذا المجال الهام، عقد فريق عامل تقني اجتماعا شاركت فيه بالوكالات المنسقة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأرصاد الجوية) برئاسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال المنتدى العالمي الثاني للمياه الذي انعقد في لاهاي في هولندا في آذار/مارس ٢٠٠٠. وتوصلت هذه المشاورات إلى وضع استراتيجية تطلعية تستند إلى رؤيا مشتركة خلقت شراكات جديدة تنطوي على قيمة مضافة واضحة، وترشيد للترتيبات المؤسسية والاتصالات الفعالة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، جرت مناقشة مشروع استراتيجية في اجتماع مشترك بين الوكالات في نيروبي. وفي الاجتماع الاستشاري الإقليمي السنوي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في أديس أبابا، جرى النظر في مشروع الاستراتيجية هذه وتمت الموافقة عليها.

١٢٩ - وبدأت منظمة الأمم المتحدة للأرصاد الجوية في الآونة الأخيرة مشروعاً لإنقاذ البيانات الهيدرولوجية في خمسة بلدان أفريقية (إثيوبيا، وأوغندا، وتوغو، ورواندا، وغانا) باعتبار هذا المشروع دراسة رائدة. ويغطي المشروع البيانات الهيدرولوجية التاريخية، وهي أساسية للتنبؤ بالمناخ وللتخطيط الطويل الأجل للمشاريع المتعلقة بتنمية الموارد المائية والأمن الغذائي. وهناك مركزان لرصد الجفاف في نيروبي وهراري. وسيقدم المركزان معلومات بإنذارات فيما يتعلق بالجفاف، وتنبؤات بالأحوال الجوية الموسمية، وتقييمات الأثر على الإنتاج الزراعي، والموارد المائية في المنطقة دون الإقليمية. وبالمثل، بدأ العمل في عام ١٩٩٨ في مشروع مولته بلجيكا لدعم مركز رصد الجفاف في هراري.

١٣٠ - وتدعم اليونيسيف مختلف البرامج والتنمية التكنولوجية في أفريقيا في مجال المياه والمرافق الصحية البيئية. ويشمل برنامجها تطوير عملية حفر الأنابيب وتشغيل المضخات اليدوية وصيانتها، ومشاركة المجتمعات المحلية. وتعزيز المرافق الصحية القليلة التكلفة. وواصلت اليونيسيف تعزيز الفريق العامل الفني الأفريقي المعني بإمدادات المياه والمجلس التعاوني للمرافق الصحية. وقدم برنامج اليونيسيف مساهمة كبيرة في تخفيف وطأة المشاكل المتعلقة بالمياه والبيئة والمرافق الصحية من خلال تقديم إمدادات مائية لحوالي ٣,١ ملايين شخص ومرافق صحية للمليون شخص. وتحققت إنجازات كبيرة في أوغندا وغينيا. كما جرى توسيع نطاق فرص الوصول إلى المياه بدعم من اليونيسيف في رواندا والصومال، باستخدام النهج المجتمعية.

١٣١ - وبرنامج المياه للمدن الأفريقية مثال ملموس على التنسيق الفعال لأعمال الأمم المتحدة في أفريقيا. وتشارك فيه عدة وكالات، تعمل معا، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية وبدعم سياسي من البلدان المشاركة، بما في ذلك إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والسنغال،

٥ - المرأة في مجال التنمية:

وتشارك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الجهود المبذولة لتشجيع البلدان الأفريقية على تقديم تقاريرها المطلوبة بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وللتشجيع على تنفيذ الاتفاقية، شرع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بسلسلة من المشاريع لتعزيز قدرة المجموعات النسائية ووسائل الإعلام والمهن القانونية على استخدام الاتفاقية كأداة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وشرع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في حملة مدتها سنتان في تأمين حياة خالية من العنف الموجه ضد المرأة والفتيات ويدعم الصندوق ٥٦ مشروعاً في أفريقيا من خلال الصندوق الاستئماني الرامي إلى القضاء على العنف الموجه ضد المرأة. وأعدت منظمة الأغذية والزراعة استراتيجية عمل بشأن النساء الريفيات والمعلومات وقد استعرضت هذه الاستراتيجية اجتماع استشاري رفيع المستوى عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. بمقر منظمة الأغذية والزراعة. وأوصى مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته الثلاثين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بأن تشكل هذه الاستراتيجية، الرامية إلى استخدام منهجيات إحصائية تراعي المنظور الجنساني، جزءاً متكاملًا من خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن المنظور الجنساني والتنمية (٢٠٠٢-٢٠٠٧).

١٣٥- وأجرى الأونكتاد سلسلة من الدراسات، سعياً إلى تعزيز مشاركة منظمات المشاريع في القطاع الرسمي، في عدد من أقل البلدان نمواً، بما فيها إثيوبيا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وغامبيا ومدغشقر لتقييم، أثر السياسات وتحديد تدابير لتعزيز دور منظمات المشاريع في القطاع الرسمي في هذه البلدان.

١٣٦- واستجابة لتنفيذ التوصية المتعلقة بإدماج المرأة وإدخالها في صميم عملية التنمية، نظمت اللجنة الاقتصادية

أوصى استعراض منتصف المدة بأنه يتعين على البلدان الأفريقية مواصلة ضمان إدماج المنظور الجنساني في السياسات المتصلة بجميع مجالات التنمية. وينبغي أن تستمر هذه البلدان في تنفيذ السياسات التي تمكن المرأة وتعزز مشاركتها الكاملة والمتساوية في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك السياسات التي تعزز تمكين الفتيات.

١٣٣- وبرهنت معظم البلدان الأفريقية بصفة عامة على أن هناك إرادة سياسية للتصدي للمساائل المتعلقة بالمرأة في مجال التنمية وتعزيز مركزها. وانعكس ذلك في الجهود التي تبذلها كثير من البلدان الأفريقية لاتخاذ التدابير التي من شأنها أن تحقق تقدماً في مجال حقوق المرأة والفتيات في جميع مظاهر الحياة. وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، صدق ٤٩ بلداً أفريقياً على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ ومن بين البلدان الأربعة التي صدقت حتى الآن على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، بلدان اثنتان يقعان في المنطقة الأفريقية وهما السنغال وناميبيا. ووفقاً للدراسة التوليفية التي أحرقتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (١٩٩٩) للتقارير المرحلية الوطنية عن تنفيذ منهجي عمل دكار وبيجين، حققت بلدان أفريقية تقدماً ملحوظاً في استجابتها للتوصيات التي أعيد تأكيدها في الاجتماعات الدولية والإقليمية والوطنية. وتوضح هذه الإرادة السياسية من خلال صياغة وتنفيذ خطط العمل الوطنية. واضطلعت بعض البلدان بإصلاحات قانونية، حيث عدلت دساتيرها وقوانينها الأساسية للتأكيد على المساواة بين الجنسين. وأنشأت بعض البلدان الأفريقية آليات جديدة ودعمت الآليات الموجودة لتعزيز النهوض بالمرأة.

١٣٤- وساعد عدد من وكالات الأمم المتحدة البلدان الأفريقية في إدماج القضايا الجنسانية في السياسات الإنمائية.

الاستجابة للأزمات والتعمير في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

١٣٨- وأنشأت المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية بدورها شبكات للخدمات المتخصصة من أجل تعزيز النهوض بالمرأة في أفريقيا. وتشمل هذه الشبكات وحدة خاصة تعنى بالمسائل الجنسانية في منظمة الوحدة الأفريقية ورابطة نساء غرب أفريقيا، والشبكة الاقتصادية لنساء وسط أفريقيا، ووحدة للمسائل الجنسانية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويركز مصرف التنمية الأفريقي أيضا تركيزاً خاصاً على المنظور الجنساني في برامجه الإنمائية في البلدان الأفريقية. وتقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة التقنية إلى المؤسسات الحكومية في أفريقيا لضمان التركيز على المنظور الجنساني في صياغة السياسات وتصميمها في القطاع الزراعي. وقد أجرت منظمة الأغذية والزراعة، من خلال مشروعها المتعلق بمناهج البحث التطبيقي على مستوى المزرعة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وبالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، دراسات في مجموعة منتقاة من البلدان الأفريقية لتحديد العقبات التي تواجهها المزارعات في الحصول على أدوات إنتاج محسنة والإمكانيات المتاحة لهن. وتنفذ منظمة الأغذية والزراعة أيضا مشروع نظام المعرفة الأصلية المحلية في موزامبيق لتعزيز تفهم كل من منتجي الغذاء ومنتجاته لنظم المعارف المحلية؛ والصلات المشتركة بين المنظور الجنساني والتنوع البيولوجي ونظم المعارف المحلية.

١٣٩- ومن العقبات الرئيسية التي تعوق مشاركة المرأة الأفريقية بفعالية في الأنشطة الاقتصادية هي عدم/محدودية الحصول على الموارد المالية. واعترافاً بهذه المحدودية، بدأ مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مشروعاً بشأن "القروض المتناهية الصغر وتنمية المجتمعات المحلية والقضاء على الفقر في

لأفريقيا سلسلة من الاجتماعات الإقليمية لمساعدة الدول الأعضاء في صياغة خطط عمل وطنية وتقييمها وتوجيهها نحو طرق إعداد التقارير عن التقدم الذي أحرزته والعقبات التي واجهتها. وفي عام ١٩٩٨، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٥٣ لحة قطرية عن وضع المرأة في أفريقيا، وقد قصد منها أن تكون أدوات لتقديم المعلومات والتوعية والدعوة من أجل بيان المدى الذي وصلت إليه البلدان الأفريقية في تنفيذ الصكوك الدولية. وشرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيما يتعلق بحالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع، في برنامج العمل من أجل حقوق الطفل الرامي إلى كفالة استفادة الفتيات والأولاد من برامج الحماية والمساعدة على قدم المساواة.

١٣٧- وساعدت منظمة العمل الدولية البلدان الأفريقية في إعداد برامج تركز على التشريعات التي تحمي حقوق المرأة في مجالات التوظيف والأجور والنهوض بالوظائف. ومن العقبات التي تواجهها النساء في أفريقيا فيما يتعلق بالحصول على الوظائف هي عدم تعليمهن وتدريبهن. وساعدت منظمة العمل الدولية البلدان الأفريقية في إعداد برامج تعليمية وتدريبية للنساء بغية تحسين فرص حصولهن على وظائف أفضل في القطاع الرسمي. وقد أعد برنامج العمل المعنون "فرص عمل أكثر وأفضل للنساء" من أجل بوركينا فاسو. وساعدت منظمة العمل الدولية كذلك حكومة مدغشقر في صياغة "برنامج عمل المجتمعات المحلية التي تستخدم اليد العاملة بكثافة في المناطق الحضرية" الذي يستهدف الفقيرات في المقام الأول. ويقدم برنامج الغذاء مقابل العمل وكذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية، مما فيها الرعاية الصحية الأولية وعالجت منظمة العمل الدولية أيضا القضايا الجنسانية في برنامجها بشأن توفير الوظائف لأفريقيا، ومبادرة الحوار الاجتماعي، والبرامج المركزة بشأن

الدراسات أن النساء في أفريقيا يشكلن ٨٠ في المائة من جميع النساء اللاتي يعشن مصابات بهذا المرض.

١٤٢- ويعزى استمرار انخفاض تمثيل المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها في أفريقيا إلى تفاعل الممارسات التمييزية الاجتماعية والثقافية، عبر الزمن، بما في ذلك بعض الحواجز القانونية. وقد تساعد اللوحات القطرية التي أعدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الحكومات في تجاوز أشكال التمييز هذه بالتركيز على مختلف جوانبها وبتشجيع اتخاذ إجراءات متجددة لتعزيز إدماج النساء وإشراكهن في التنمية الوطنية، بما في ذلك عملية صنع القرار.

ياء - التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي:

بغية التعجيل بالتعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، أوصى استعراض منتصف المدة بأن تقوم البلدان الأفريقية بما يلي: التعجيل بعملية موازنة وترشيد الإطار المؤسسي اللازم لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي وعدد المؤسسات من أجل تقليل الازدواجية إلى أدنى حد وكفالة استخدام الموارد بمزيد من الكفاءة؛ وتوفير الموارد اللازمة للدعم المالي والمؤسسي، وبخاصة في مجالي النقل والاتصالات، وتجميع الموارد للتنمية البشرية. وأوصى الاستعراض أيضا بضرورة زيادة تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي؛ وبأن يكمل المجتمع الدولي جهود أفريقيا الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي.

١٤٣- وركزت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التعاون والتكامل الإقليميين، خلال الفترة المستعرضة على توفير طائفة من المساعدات التقنية من خلال خدمات المشورة الإقليمية ومراكز التنمية دون الإقليمية التابعة لها من

أفريقيا". ويهدف هذا المشروع، الذي تموله حكومة اليابان من خلال برنامج إدماج المنظور الجنساني في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى توضيح مساهمة التمويل المتناهي الصغر في القضاء على الفقر. والمستفيدون الذين يستهدفهم المشروع هم في الغالب مؤسسات صغيرة ومتوسطة لمنظمات المشاريع في أفريقيا.

١٤٠- ورغم ما يبذله كل من البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية، بما في ذلك المجتمع المدني، من جهود، تظل الفوارق الجنسانية قائمة في جميع أوجه المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وحسبما ورد في تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن "تقدم المرأة في العالم لعام ٢٠٠٠"، الذي يسعى إلى قياس التقدم المحرز منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فقد أحرز قدر من التقدم في الحد من معدلات الأمية بين الراشدين عموماً في أفريقيا، ولكن لا يزال عدد الأميات أكثر من الأميين. وتوجد فوارق جنسانية أخرى في التعليم النظامي في جميع المراحل. ورغم أن بعض البلدان الأفريقية قد سدت الفجوة على مستوى المرحلة الابتدائية، فقد كان التقدم بطيئاً في المرحلة الثانوية، وعلى الأخص في المرحلة الجامعية. وتقل كذلك فرص حصول النساء على الوظائف وإدراج الدخل عن فرص الرجال ويتضح ذلك من ارتفاع عدد حالات الفقر وسط النساء.

١٤١- وفي الميدان السياسي، لا يزال تمثيل المرأة منخفضاً بصورة حادة: يبلغ تمثيل النساء ١١ في المائة في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، باستثناء جنوب أفريقيا حيث تمثل النساء ٣٠ في المائة في البرلمان الوطني. وجنوب أفريقيا هي واحد من ١٦ بلداً على مستوى العالم يبلغ تمثيل النساء فيها في البرلمانات الوطنية أكثر من ٢٥ في المائة. ورغم أن أفريقيا هي موطن ٧٠ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم، تبين

١٤٦- وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، تقديم المساعدة إلى منظمة الوحدة الأفريقية في تنفيذ معاهدة أبوجا بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية من خلال تنمية القدرات. وركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البداية على إعداد البروتوكولات اللازمة لإنشاء الجماعة، ويركز الآن على توفير المساعدة التقنية إلى منظمة الوحدة الأفريقية في إنشاء إطار تعاوني وتشاركي للجماعة الاقتصادية لأفريقيا على المستوى دون الإقليمي وتعزيز معاهدة أبوجا. وكانت المساعدة التقنية المقدمة عبر هذا البرنامج مفيدة في تحديد المتطلبات التقنية الأساسية اللازمة لقيام هيئة التعاون في شرق أفريقيا التي أنشئت حديثاً.

١٤٧- واعتماداً على تجربة أمم جنوب شرق آسيا، تطرح فكرة مثلث النمو باعتبارها نهجاً سريعاً للتكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي من خلال برنامج أفريقيا للتعاون الابتكاري بين بلدان الجنوب التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعتمد هذا المفهوم على مشاركة القطاع الخاص الفعالة في توثيق عرى التعاون والتكامل الإقليميين. وحدد مثلث تجريبي للنمو على المستوى دون الإقليمي في زامبيا - ملاوي وموزامبيق، يعرف باسم ZMM-GT. وقد ترسخت دراسات الجدوى المسبقة منذ عام ١٩٩٩. وهذه مبادرة مشجعة نحو تحقيق التعاون والتكامل الإقليميين من خلال مشاركة القطاع الخاص.

١٤٨- وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم إلى البلدان الأفريقية في صياغة سياسات بيئية وصكوك تتعلق بالسياسات العامة، وكذلك في إنشاء أطر للتعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وشجع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بدوره مشروعين رئيسيين للاتصالات السلكية واللاسلكية في أفريقيا: الشبكة الأفريقية

أجل تعزيز مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تعمل كوحدات لبناء التكامل في القارة. وساعدت في إعادة تشكيل أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وعملت مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إعداد إطار لبرنامج سلامة الطرق التابع للجنة المواصلات والاتصالات في الجنوب الأفريقي. وتقدم حالياً الدعم من أجل تنشيط الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتعمل مع اتحاد المغرب العربي في استعراض نظام النقل في دول المغرب العربي وتساعد في إعادة تشكيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٤٤- وواصلت لجنة التعاون والتكامل الإقليميين، التي أنشأها مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أيار/مايو ١٩٩٧، تيسير تبادل التجارب وأفضل الممارسات للجماعات الإقليمية الاقتصادية. ويسرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناء توافق في الآراء بشأن المواقف الأفريقية المشتركة في سياق التجارة العالمية وسائر المفاوضات ذات الصلة (مثل منظمة التجارة العالمية والأونكتاد)، وتنظيم اجتماعات لوزراء التجارة والخبراء الأفارقة وتوفير التدريب في مهارات التحليل والاتصال والتفاوض للمفاوضين الأفارقة.

١٤٥- ويتعاون صندوق النقد الدولي تعاوناً وثيقاً مع مختلف المنظمات الاقتصادية الإقليمية، ويأخذ هذا التعاون شكل مشاورات مكثفة في مجالات من قبيل السياسات النقدية الإقليمية وتحرير التجارة ومدونات الاستثمار المشتركة والمواءمة الضريبية. وهو أحد الوكالات الراعية للمبادرة العابرة للحدود، التي أعيد تأسيسها لتصبح منتدى تيسير التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، تدعم المساعدة التقنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي لأفريقيا جهود الجماعة الاقتصادية الأفريقية من أجل تعزيز التكامل والتعاون الإقليميين الاقتصاديين.

الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولجنة المحيط الهندي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتستخدم المعلومات في الأنشطة الإنمائية المتصلة بإنتاج الغذاء وإدارة موارد المياه وإدارة الكوارث المتصلة بالطقس والمناخ والحد منها.

١٥٢- ومن المشجع ملاحظة أن مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية، منذ استعراض نصف المدة للبرنامج الجديد، بذلت جهودا كبيرة واتخذت خطوات عملية لمواءمة وتنسيق أنشطتها وسياساتها على المستوى الإقليمي من أجل تنفيذ برامج تحرير التجارة والتعاون بفعالية. ويهدف معظمها إلى إنشاء مناطق للتجارة الحرة يتلوها اتحاد جمركي من خلال تثبيت التعريفات المشتركة. وعلى سبيل المثال، توشك الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا أن تزيل جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية للتجارة بين بلدان المنطقة في المنتجات التي تستوفي شروط المنشأ. وأنشئ سوق رأسمالي إقليمي عبر إنشاء سوق إقليمي للأوراق المالية في أبيدجان، كوت ديفوار، كما يجري إعداد عدد من المشاريع التي يقف وراءها القطاع الخاص، وتشمل إنشاء شركة خطوط جوية إقليمية وخط شحن ساحلي في غربي أفريقيا، وتطوير مشروع النفط تشاد - الكاميرون وخط أنابيبه، مما يزيد الوعد بمزيد من التجارة في المنطقة الأفريقية بأسرها.

١٥٣- ورغم التقدم المذكور أعلاه، يوجد عدد من العوامل التي تعوق تحقيق التعاون والتكامل الإقليميين الفعالين، بما في ذلك التداخل بين عضوية البلدان في الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وعدم كفاية تمويل الجماعات الاقتصادية القائمة، وعدم وجود تقارب بين السياسات ومواءمتها وتفشي الصراعات في بعض البلدان/المناطق دون الإقليمية. وما زالت القدرات المؤسسية ضعيفة والموارد غير كافية لمواجهة المهام المستقبلية.

للاتصالات السلوكية واللاسلكية، والنظام الإقليمي الأفريقي للاتصال بواسطة السواتل.

١٤٩- وواصلت اليونسكو عملها نحو تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجال معالجة المعلومات آليا عن بعد ومجتمع المعلومات من خلال شبكة إقليمية للمعلومات في أفريقيا تربط مراكز التنسيق في ٤٢ بلدا أفريقيا تعنى بتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية. وشملت أنشطتها تقديم الدعم إلى الدورات التدريبية على المستوى دون الإقليمي وتعزيز المحتوى الأفريقي على الشبكة الدولية للتنمية التعليمية والعلمية والاجتماعية والثقافية. وتعد اليونسكو اجتماعات منتظمة في إطار لجنة التعاون المشتركة بين منظمة الوحدة الأفريقية واليونسكو. واتفق على أن تقدم اليونسكو المساعدة التقنية إلى منظمة الوحدة الأفريقية في إعداد بروتوكول للتربية والثقافة يرفق بمعاهدة أبوجا.

١٥٠- ونظمت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالتعاون مع اليونيدو حلقة عمل في عام ١٩٩٨ في ويندهوك، ناميبيا، بغية تحديد وصياغة سياسات واستراتيجيات صناعية للجماعة. وقدمت اليونيدو الدعم إلى قطاع الجلود في شرق أفريقيا من خلال مشروع إقليمي شاركت فيه تسعة بلدان، هي: إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي والسودان وكينيا وملاوي وناميبيا. وتعاون اليونيدو أيضا مع الاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدة لتحسين نوعية الإنتاج ومعاييرها في الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والمالي لدول غرب أفريقيا. ويجرى وضع هذا المقترح الآن في صيغته النهائية.

١٥١- وواصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية دعم أنشطة تتصل بتطبيق المعلومات المتعلقة بالأرصاد والمعلومات الهيدرولوجية في خطط التنمية المستدامة للتجمعات دون

التجارية الأول، وافقت حكومة اليابان على تقديم الدعم لمنتدى ثان من المقرر أن يُعقد في أفريقيا في عام ٢٠٠١.

١٥٦ - واستجابة لتوصية الأمين العام الواردة في التقرير الذي قدمه في عام ١٩٩٨ إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن أفريقيا، والتي تدعو إلى الإفادة من تحسن التعاون بين بلدان الجنوب في تعزيز النمو الذي يركز على التصدير، قامت حكومة جمهورية كوريا، بالتعاون مع مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بتنظيم المنتدى الآسيوي الأفريقي المتعلق بتعزيز التصدير الذي عُقد في سيول، جمهورية كوريا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وكان الهدف من المنتدى هو مساعدة البلدان الأفريقية في اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التصدير وتبادل المعلومات مع المشاركين الآسيويين بشأن فرص التجارة والاستثمار في أفريقيا. ومتابعة لمنتدى سيول، اضطلعت وكالة التعاون الدولية الكورية في تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٠ ببرنامج تدريبي خُصص لصنّاع السياسة الأفارقة وذلك بدعم تلقته من مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكان الغرض من هذا البرنامج بالتحديد تناول مسألة الموارد البشرية كعنصر في بناء القدرات من أجل تعزيز التصدير في البلدان الأفريقية.

١٥٧ - وفي عام ١٩٩٩، أنشئ في كوالالمبور مركز آسيوي أفريقي لتعزيز الاستثمار والتكنولوجيا بهدف تيسير فرص الاستثمار في أفريقيا من خلال الخبرة الآسيوية في مجال الاستثمار. وهذا المركز، الذي مولته اليابان، أنشأته منظمة اليونيدو بدعم إضافي. وفي عام ١٩٩٨، أعلنت حكومة الهند عن إنشاء صندوق استثمائي بمبلغ ٣٠ مليون دولار لتعميم تبادل الخبرات المكتسبة في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا من أجل تنشيط التجارة مع أفريقيا والاستثمار فيها.

كاف - التعاون بين بلدان الجنوب

أوصى استعراض منتصف المدة بأن تكشف البلدان الأفريقية المشاورات مع المناطق النامية الأخرى لتعزيز التبادل بين بلدان الجنوب والاستفادة من الإنجازات التي تحققت بالفعل من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأوصى كذلك المجتمع الدولي بمواصلة دعم الترتيبات الثلاثية.

١٥٤ - وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات استعراض منتصف المدة، ركزت الأنشطة التي شرعت فيها الأمم المتحدة مؤخرًا بشأن التعاون بين أفريقيا والبلدان النامية الأخرى بصفة رئيسية على فرص التجارة بين أفريقيا وآسيا. ونظم عدد من هذه الأنشطة في آسيا خلال الفترة المستعرضة وقد استفادت منها البلدان الأفريقية. وعلى سبيل المثال، نظم مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع حكومة اليابان والتحالف العالمي من أجل أفريقيا مؤتمر طوكيو الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقد في طوكيو في اليابان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وكان أحد أهداف المؤتمر هو تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتوسيع نطاقه. واعتمد المؤتمر خطة عمل طوكيو.

١٥٥ - وكمتابعة لبرنامج العمل، عُقد في كوالالمبور، ماليزيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، اجتماع آسيوي أفريقي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وقامت برعايته حكومتا ماليزيا واليابان. وسعى هذا الاجتماع إلى جمع رجال أعمال من أفريقيا وآسيا جنبا إلى جنب لإتاحة الفرصة أمام عقد صفقات حقيقية بين المؤسسات المشاركة. وفي نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قُدر أن القيمة الإجمالية للصفقات (شاملة التجارة والاستثمارات) قد بلغت ١٠٠ مليون دولار. ونظرا للنجاح الذي حققه منتدى الأعمال

العملة وتكامل سوق رأس المال الدولي. وباستطاعة البلدان التي تفتح أبوابها للتجارة الدولية وتوفير بيئة مؤاتية للأعمال التجارية أن تجتذب الاستثمار المباشر الأجنبي وأن تزيد من تدفقات رؤوس الأموال ذات الأهمية الحاسمة للنمو الاقتصادي. وإضافة إلى اجتذابها رؤوس الأموال، تفيد أيضا مما يرتبط بالاستثمار المباشر الأجنبي من رأس مال فكري أو معارف فنية.

١٦٠ - وفي حين تشكل العملة مصدرا لفرص ومزايا هائلة، فهي تجلب معها أيضا مشكلات جديدة، إذ أن البلدان التي ليست لديها قدرة كافية على المنافسة للإفادة من هذه الفرص يجوز أن تُهمش. ففي حالة أفريقيا، أفضت العملة إلى تعميق التهميش الذي تعاني منه القارة. والتجارة في أفريقيا على سبيل المثال، مثلت في عام ١٩٩٨ نسبة لم تتجاوز ١,٥ في المائة من التجارة العالمية. وما زالت عائدات الصادرات ضئيلة إذ هبطت من ٣,٢ في المائة من عائدات الصادرات العالمية في عام ١٩٩٨ إلى ٢,٣ في عام ١٩٩٠ و ١,٥ في عام ١٩٩٥. والمنتجات الزراعية (السلع الأساسية) هي التي تصدر قائمة الصادرات الأفريقية، وتؤدي إلى جعل قدرة القارة على جني عائدات من الصادرات شديدة التأثير بتقلبات أسعار السلع الأساسية.

١٦١ - والقدرة التنافسية لدى أقل البلدان الأفريقية نموا من حيث حصتها في التجارة العالمية وما تدره عليها الصادرات من عائدات هي حتى دون ذلك مستوى. وما برح عدد من المشكلات الهيكلية يعيق زيادة الصادرات من أفريقيا. ومن العوامل التي تفضي إلى إضعاف قدرة الصادرات الأفريقية على المنافسة ارتفاع تكاليف النقل بسبب المسافات البعيدة التي تفصل أفريقيا عن معظم البلدان الصناعية، ورداءة الهياكل الأساسية، ومن بينها قطاع الاتصالات، وكون الكثير من البلدان الأفريقية بلدانا غير ساحلية. وإضافة إلى ذلك، فإن الصادرات الأفريقية تتركز في طائفة محدودة من

١٥٨ - وقامت حكومتا ماليزيا واليابان والبرنامج الإنمائي ومكتب المنسق التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتآلف الدولي من أجل أفريقيا، سعيًا منها لمساعدة البلدان الأفريقية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر التعجيل بتطوير القدرات البشرية والمؤسسية، علاوة على تنمية القطاعين الزراعي والخاص، بتنظيم المنتدى الآسيوي - الأفريقي الثالث الذي عُقد في كوالالمبور في أيار/مايو ٢٠٠٠. وأتاح هذا المنتدى لصناع السياسة العامة الأفارقة، والخبراء الفنيين وممثلي القطاع الخاص في البلدان الأفريقية والآسيوية فرصة التباحث وتبادل الآراء بشأن زيادة القدرات البشرية والمؤسسية من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا. واعتمد المنتدى بيان كوالالمبور المتعلق بالألفية الجديدة.

ثالثا - الاستنتاجات: بعض المسائل الإنمائية ذات الأهمية الحاسمة التي تؤثر في تنفيذ جدول الأعمال الجديد

ألف - عملة الاقتصاد العالمي

١٥٩ - تتميز العملة في المقام الأول بإزالتها الحواجز التي تعترض طريق التجارة والاستثمار، مما يسفر عن نمو سريع في التجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال عبر البلدان، وازدياد الأسواق الرأسمالية الوطنية تكاملا. ونجم عن هذه الظاهرة مزيد من التكامل في عمليات الإنتاج، وتوحيد معايير المنتجات عالميا، ومواءمة السياسات الاقتصادية، ونشوء التجمعات الإقليمية. كما تتميز العملة بتكثف المعارف والابتكارات في الإنتاج في سائر القطاعات التي يعمل فيها الإنسان. وتيسر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نشر المعلومات وبثها عن طريق شبكة الانترنت بسرعة تفوق الخيال. ونتيجة لذلك، انخفضت تكاليف النقل والسفر وإيصال المعلومات بشكل حاد. ومن الواضح أن توافر الاتصالات الرخيصة والسريعة والمعوّل عليها هو الذي يتيح

المثال، يتقاسم قرابة ٨٠٠ مليون نسمة من سكان أفريقيا ١٥٢ ٠٠٠ حاسوب موصل بشبكة الانترنت، أي ما يمثل حوالي ٠,٣ في المائة من العدد الإجمالي ممن يستخدمون الانترنت عالميا. وإضافة إلى هذا المستوى الأدنى في عدد الذين يتمتعون بإمكانية استخدام الحواسيب الموصلة بشبكة الانترنت ومستخدميها، هناك عامل تقديم المواقع الشبكية الأفريقية معلومات ناقصة وأحيانا غير دقيقة. ويعود هذا الأمر إلى عدم وجود معلومات كافية وهيكل أساسية والافتقار إلى الخبرة في مجال فن الرسوم البيانية وتصميم الشبكات، بما في ذلك الإنتاج والإدارة إلى جانب الجهل بالفوائد التي يمكن أن تعود بها تكنولوجيا المعلومات.

١٦٤ - وعلى البلدان الأفريقية تطبيق سياسات ترمي إلى الاستفادة من الفرص التي تتيحها عولمة الاقتصاد. وتستدعي هذه المسألة وضع سياسات اقتصاد كلي مناسبة من شأنها اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، وذلك بتحرير التجارة بعناية، وتنويع الاقتصادات وتحسين استغلال تدفقات رؤوس الأموال والاستثمار الضخم في تنمية الموارد البشرية. زد على ذلك أنه ينبغي أن يغدو توسيع نطاق التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين وتعميقه إطارا يفضي إلى دمج الاقتصادات الأفريقية في الاقتصاد العالمي. ولا بد للبلدان الأفريقية أيضا من تحسين مهارات شعوبها والاستثمار بشدة في تنمية الموارد البشرية من أجل مواجهة التحديات التي يطرحها الاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، فإن تزويد السكان بإمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار ميسورة وبطريقة معول عليها يُعد أيضا عاملا حاسما، هذا لو أرادت البلدان الأفريقية تحسين قدرتها على التنافس في الاقتصاد العالمي.

المنتجات، وهي عادة سلع تقليدية. ونتيجة لذلك، تعجز البلدان الأفريقية عن الاستفادة من الأسواق الفرعية الخاصة. وارتفاع التعريفات وتصاعدها وسياسات دعم الزراعة عبر الإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة تعرقل زيادة النمو الذي يركز على الصادرات في كثير من البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، ثمة حواجز غير متصلة بالتعريفات، مثل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، متشددة للغاية ويعجز كثير من البلدان الأفريقية عن الوفاء بالمعايير المطلوبة. لهذه الأسباب وسواها، يتعذر على البلدان الأفريقية الاستفادة من الفرص التي تتيحها انفتاح أسواق جديدة أمام الصادرات ولذا، ما برحت تؤدي دورا هامشيا في التجارة والاستثمار العالميين.

١٦٢ - كما أن أفريقيا مهمشة بفعل ارتفاع معدل الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية. إذ ارتفع الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية من ٢,٢ بليون دولار في السبعينات إلى ١٦٥ بليون دولار في عام ١٩٩٨ و ١٩٢ بليون دولار في عام ١٩٩٩. بيد أن أفريقيا لم تُفد من هذه الزيادات السريعة. فحصتها من الاستثمار المباشر الأجنبي في عام ١٩٩٨ تحطت ٤ في المائة بقليل، إذ بلغت ٦,٦ بلايين دولار من مجموع التدفقات التي وردت إلى البلدان النامية. ومن الواضح أن هذا مبلغ ضئيل جدا، نظرا لأن عائدات الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا أعلى بكثير من مثيلتها في أماكن أخرى وقد هبأ كثير من البلدان الأفريقية بيئة مؤاتية للاستثمار.

١٦٣ - والبلدان الأفريقية متخلفة عن البلدان المتقدمة النمو وحتى عن بعض البلدان النامية من حيث توافر تكنولوجيا الإنتاج والمعلومات والاتصالات. وهي تفتقر إلى المهارات والهياكل الأساسية اللازمة للمشاركة مشاركة فعالة في الاقتصاد العالمي الذي يحول بازدياد الطريقة التي يُنفذ بها النشاط الاقتصادي، بما فيه المعاملات التجارية. فعلى سبيل

باء - تعبئة الموارد المالية

أفريقيا“ (A/55/350/Add.1) كإضافة لهذا التقرير المرحلي. ووفقا لهذه الإضافة، شهد صافي إجمالي تدفقات الموارد إلى أفريقيا بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨ تقلبات غريبة إذ ارتفعت من ٢٢,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٢٨,٢ في عام ١٩٩٥، ومن ثم هبطت في عام ١٩٩٦ إلى ٢٣,٤ بليون دولار لتعود وترتفع في عام ١٩٩٧ إلى ٢٦ بليون دولار. وفي عام ١٩٩٨، انخفضت هذه التدفقات بشكل حاد إذ بلغت ١٧,١ بليون دولار، أي ما يعادل ٢٢ في المائة سنويا من التدفقات في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٨، وثمة مؤشرات على حدوث قدر من التحسن في تدفقات الموارد الخارجية إلى أفريقيا في عام ١٩٩٩. ويتضح من المعطيات المتوافرة التي لا تشمل إلا بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أن إجمالي صافي تدفقات الموارد في عام ١٩٩٩ بلغ ١٧,٥ بليون دولار مقارنة بحوالي ١٥ بليون دولار في عام ١٩٩٨، أي ما يمثل زيادة تبلغ حوالي ١٧ في المائة في عام ١٩٩٩ على مثلتها في عام ١٩٩٨.

١٦٨ - ولا يقتصر الأمر على عدم تلقي البلدان الأفريقية حصة ضئيلة من مجموع تدفقات الموارد الخارجية إلى البلدان النامية فحسب، بل إن تقلب الموارد من عام إلى آخر يتناقض بوضوح مع ثبات التدفقات إلى المناطق النامية الأخرى وتزايدها. وهكذا، فإن البلدان النامية كمجموعة أشارت إلى تلقي تدفقات إجمالية من الموارد بلغ صافيها ١٤٣,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٢ و ٣١٨,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٨، مما يمثل زيادة تربو على ٢٠ في المائة سنويا خلال تلك الفترة. وحصة أفريقيا من مجموع تدفقات الموارد هذه لم تنخفض بأرقام مطلقة فحسب، بل أيضا من حيث النسبة المئوية، فقد هبطت من ١٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٥,٣ في عام ١٩٩٨. ويرد في الإضافة لهذا التقرير تحليل مفصل لتدفقات الموارد حسب نوع التدفقات إلى أفريقيا والتوصيات الداعية إلى تعبئة المزيد من الموارد.

١٦٥ - ما برحت ضرورة تعبئة الموارد المالية بفعالية تمثل تحديا إنمائيا حاسما لمنطقة أفريقيا. ولا تزال معدلات الفائدة على الوفورات والاستثمارات الداخلية في المنطقة متدنية وغير كافية، بينما يستمر انتشار ظاهرة هروب رؤوس الأموال. وعليه، لا بد من رفع معدلات الفائدة المنخفضة على الوفورات والاستثمارات الداخلية وذلك من خلال زيادة تعبئة الإيرادات التي تشمل هئية بيئة مؤاتية ونهج ابتكارية لاجتذاب الاستثمارات الخاصة، وتحسين التوسط المالي إلى جانب توخي الحكمة في استخدام رؤوس الأموال لضمان المزيد من جدواها. وفي الوقت ذاته، يلزم أيضا أن يقدم المجتمع الدولي موارد إضافية لتكملة الموارد المحلية من أجل التصدي لما تواجهه المنطقة من تحديات إنمائية لا تُعد ولا تُحصى.

١٦٦ - وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه قُدر وجود حاجة في عام ١٩٩٢ إلى مساعدة إنمائية رسمية لا تقل عن ٣٠ بليون دولار، كان من المقرر بعدئذ أن ترتفع لتبلغ معدلا سنويا متوسطا قدره ٤ في المائة من أجل تحقيق معدل نمو قدره ٦ في المائة سنويا، كي تنخفض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع. وتواجه منطقة أفريقيا في الألفية الجديدة تحديات أكثر إحباطا من تحديات عقد التسعينات. وعلى النحو المذكور في الفقرة ١٠، لا بد من تحقيق معدل نمو قدره ٧-٨ في المائة سنويا، هذا لو أريد للبلدان الأفريقية النجاح في تخفيف حدة الفقر. ويتطلب هذا الأمر مستوى أعلى بكثير من الموارد مقارنة بالتقديرات الواردة في جدول الأعمال الجديد.

١٦٧ - ونظرا لما تعلقه الدول الأعضاء من أهمية حاسمة على مسألة تدفقات الموارد من أجل التنمية في أفريقيا، يُرفع تقرير عن هذا الموضوع بعنوان ”تعبئة موارد إضافية من أجل التنمية في أفريقيا: دراسة عن تدفقات الموارد الإجمالية إلى

جيم - التحدي الذي يمثله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

إنتاجية المصابين بالوباء. والعديدون منهم عاملون ذوو خبرة، ومتعلمون وأصحاب مهارات من العمال والموظفين على السواء، ويشغلون وظائف إدارية وتنفيذية وغيرها من الوظائف التي يكثر عليها الطلب ويتعذر ملؤها بسهولة. وتؤدي هذه الحال إلى تقويض عملية بناء قدرات الموارد البشرية في معظم البلدان الأفريقية منذ حصولها على استقلالها السياسي. وفي بعض بلدان الجنوب الأفريقي، تشكل إصابة حوالي ٣٠ في المائة من المدرسين تحديا هائلا في وجه تطوير الموارد البشرية. وثمة معاناة على صعيد الإنتاجية في أماكن العمل بفعل الوقت الطويل الذي يستغرقه استبدال العاملين ذوي المهارات والكبار منهم. كما أن انخفاض الإنتاجية وحسارة المردود يؤثران سلبا في قدرة البلدان الأفريقية على المنافسة. ويقدر البنك الدولي أن النمو الاقتصادي للفرد في البلدان الأفريقية التي ترتفع فيها معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد تنخفض سنويا بواقع ٠,٣٣ في المائة. وللوباء أثر مدمر على الأطفال حينما يفقدون ذويهم ويضجون مضطرين إلى تحمل المسؤولية كرؤساء للأسر المعيشية. كما أن لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا بعدا جنسانيا، إذ تذكر الدراسات أن عدد النساء المصابات بالوباء يفوق عدد الرجال.

١٧٢ - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس مسألة تتعلق بالصحة فحسب، بل غدا أيضا مشكلة أمنية بشرية رئيسية ببلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في ثلاث نواح مترابطة وهي: أولا، أنه ينطوي على عواقب تزعزع الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في جميع ميادين النشاط البشري؛ وثانيا، يشكل تهديدا خطيرا للقوات العسكرية وعلاقتها التفاعلية مع السكان المدنيين؛ وثالثا، يهدد الاستقرار السياسي في البلدان التي تعاني من إصابات شديدة والتي يسودها نظام جغرافي - سياسي هش ومعقد. واعترافا

١٦٩ - إن منطقة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى هي أكثر مناطق العالم إصابة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحاليا يعاني من هذا الوباء حوالي ٢٤ مليون أفريقي، مما يمثل حوالي ٧٠ في المائة من مجموع المصابين في العالم وذلك في منطقة يقطن فيها ١٢ في المائة من سكانه. ويُقدر أن ١٤ مليون نسمة في أفريقيا قد لقوا حتفهم بسبب هذا الوباء. وفي عام ١٩٩٨ وحده، قُدر أن ما مجموعه ٢,٢ مليون نسمة قد توفوا من الإيدز، وهذا رقم يعادل عشرة أمثال عدد الوفيات في الحرب. وفي عام ١٩٩٩، بلغ عدد الراشدين الذين أصيبوا حديثا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا ٤ ملايين نسمة، يكادون يمثلون ثلثي الإصابات الجديدة في العالم.

١٧٠ - ولا يقتصر أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المعاناة الإنسانية المدمرة فحسب، بل إنه يهدد أيضا النمو الاقتصادي، والتطور الاجتماعي، والاستقرار السياسي، والتماسك العائلي والاجتماعي. وفي بعض البلدان الأفريقية التي تشتمل على أكبر عدد من الإصابات وعددها ٢٩ بلدا، انخفض المتوسط العمري لدى الولادة بواقع ٧ سنوات، وفي بعض البلدان التي ينتشر فيها الوباء بشدة بواقع ٢٠ سنة. ويُتوقع انخفاض المتوسط العمري في الفترة بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ بواقع ٢١ سنة. ونظرا لإصابة الراشدين الشباب نسبيا بالوباء، ستشهد البلدان الأفريقية تغييرا في خريطةها الديمغرافية، أي أن عدد الراشدين سيقول، في حين أن نسبة الكبار في السن والأطفال ستزيد. ومن شأن هذا الواقع أن يؤثر على نسبة الإعالة، إذ سيزيد العبء المالي على كاهل عدد القوة العاملة الذي لا يفتأ يتناقص.

١٧١ - كما أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يؤثر سلبا في نوعية القوة العاملة لأنها تتألف من أكثر العمال

والمجتمعات الأفريقية. كما أن عجز غالبية البلدان الأفريقية عن الاستجابة الفعالة لانبثاق اقتصاد عالمي يزداد تحررا وقدرة على التنافس ما يبرح يعرقل إمكاناتها في تحقيق التنمية المستدامة. واستعراض جدول الأعمال الجديد وتقييمه النهائيين المقرر إجراؤهما في عام ٢٠٠٢ يتيحان للمجتمع الدولي فرصة أخرى لا تقتصر على مواصلته التركيز الرفيع المستوى على أفريقيا فحسب، بل تشمل أيضا إعادة النظر في النهج الذي يتبعه في شراكته مع أفريقيا وإعادة صوغه، واستحداث استراتيجيات ابتكارية لتنميتها المستدامة.

الحواشي

- (١) قرار الجمعية العامة ٤٦/١٥١، المرفق، الجزء ثانيا.
- (٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٢٠، الرقم ٢٦٣٦٣.
- (٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.II.D.1.
- (٤) انظر الصكوك القانونية التي تتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي جرت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشور أمانة مجموعة الاتفاق بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، رقم المبيع GATT/1994-7).
- (٥) انظر The ACP-EEC Courier No. 120-March/April 1990، انظر yellow pages.
- (٦) انظر تقرير "مؤتمر القمة العالمي للأغذية"، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الجزء الأول (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٧) التذييل.
- (٧) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (المركز المعني بأنشطة برنامج القانون البيئي والمؤسسات البيئية) حزيران/يونيه ١٩٩٢.
- (٨) Corr.1 و A/AC.237/18 (Part II)/Add.1، المرفق الأول.
- (٩) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر 1/CP.3، المرفق.
- (١٠) يمكن الاطلاع عليه على الموقع <http://www.unesco.org/science/wcs/eng/framework.htm>

من مجلس الأمن بهذا البعد الأمني الإنساني، فإنه خصص في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ جلسة خاصة لبحث مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا. ومنذئذ، يولي المجتمع الدولي بأجمعه مزيدا من الاهتمام هذه المسألة.

١٧٣- وتعهدت بعض البلدان المتقدمة النمو، بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا والنرويج وسواها، بتقديم الدعم من أجل تنفيذ أنشطة الوقاية من الوباء في أفريقيا. كما أن الشركات الخاصة، لا سيما شركات تصنيع الأدوية، كثفت جهودها لمواجهة الوباء. بيد أن المطلوب من البلدان الأفريقية بجد ذاتها والمجتمع الدولي تقديم المزيد من الموارد لمكافحة المرض. ويقدر برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن تكاليف الجهود الرامية إلى منع انتشار المرض في أفريقيا وحدها ستتراوح بين بليونين وثلاثة بلايين دولار سنويا. ويتعاضم الوعي لدى القيادة الأفارقة بخطورة الوباء المنتشر في كل من بلدانهم وبضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة المرض ومنع انتشاره. وجرى احتواء تفشي المرض في البلدان التي تقترن فيها القيادة السياسية القوية والانفتاح على هذه المسائل والحملات الإعلامية وبرامج الوقاية.

١٧٤- ولقد عاجلت البلدان الأفريقية التحديات التي نشأت في نهاية الثمانينات، أي تحسين إدارة الشؤون العامة والديمقراطية والانتعاش الاقتصادي، ومما لا ريب فيه أن ثمة تقدما قد تحقق في هذا الشأن. غير أن تحديات جديدة ظهرت وزادت في التسعينات أدت في كثير من الحالات إلى عكس مسار التقدم الذي لوحظ في استعراض منتصف المدة لجدول الأعمال الجديد في عام ١٩٩٦. وأضحى امتداد رقعة الصراعات وانتشارها، ومعظمها صراعات داخلية، وظهور أمراض جديدة وقديمة، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، هي المسائل الرئيسية التي تهدد الاقتصادات

(١١) يمكن الاطلاع عليه على الموقع

<http://www2.unesco.org/wef/en-conf/dakframeng.shtm>

(١٢) قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، المرفق.

(١٣) قرار الجمعية العامة ٤/٥٤، المرفق.

(١٤) E/CN.6/1995/5/Add.2

(١٥) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥

أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع

(E.96.IV.13) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٦) نيويورك، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٠.